مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٧٣٤

الخميس، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي كرو	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد ماس
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة سيدانو
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برنس
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) (S/2020/141)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) (S/2020/141)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/139، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي؛ والوثيقة S/2020/141، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (*تكلمت بالإنكليزية*): سأبدأ إحاطتي اليوم بالكارثة الإنسانية التي تتكشف في شمال غرب سورية، والتي لا تزال تستدعي اهتمام المجلس واتخاذه لإجراءات حيالها. وسأتحدث أيضا عن أهمية العملية عبر الحدود، وهي شريان حياة هام في منطقة الشمال الغربي.

ثانيا، سأقدم إحاطة إلى المجلس بشأن تقديم المساعدة إلى شمال شرق سورية في أعقاب اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن جدوى بدائل استخدام معبر اليعربية الحدودي.

أخيراً، سأتطرق إلى الحالة الإنسانية في الركبان والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في أجزاء أخرى كثيرة من البلد. وستقدم المديرة التنفيذية لليونيسف فور المزيد من المعلومات بشأن تأثير الأزمة على الأسر في سورية.

في الأسبوع الماضي أجريت محادثة عن طريق التداول بالفيديو مع ١٤ امرأة سورية في إدلب وشمال حلب. جميعهن عاملات في المجال الإنساني يساعدن مجتمعاتهن المحلية؛ وقد شردن جميعهن تقريبا مع عائلاتهن من أجزاء أخرى من سورية، بعضهن عدة مرات. وقد قلن إن ما يحدث في شمال غرب سورية أمر يتجاوز الخيال. إنه أمر لا يطاق إنسانيا. وحدثنني عن أطفال أصيبوا بصدمات شديدة لدرجة أنهم فقدوا القدرة على الكلام. وقالت لي إحداهن، وهي تعمل قابلة في مدينة إدلب، أن بإمكانها أن تتصور كيف يؤثر الوضع المجهد بشدة على مرضاها. فحالات الولادة المبكرة والإسقاط والمواليد منخفضي الوزن في تزايد. والنساء الحوامل يطلبن منها توليدهن

قيصريا خوفا من أن يداهمهن المخاض أثناء تنقلهن وفي غياب الرعاية الطبية.

وتشير آخر بياناتنا المتاحة إلى أن ما يقرب من ٩٥٠ ٠٠٠ شخص فروا من الخطوط الأمامية المتقدمة في شمال غرب سورية منذ ١ ديسمبر/كانون الأول. وقد انتقل معظمهم إلى الشمال الغربي من محافظة إدلب، وهي منطقة صغيرة على طول الحدود السورية مع تركيا تستضيف أصلا مئات الآلاف من النازحين. وانتقل العديد من هذه الأسر المنهكة المرة تلو الأخرى – وكل ذلك في ظل ظروف شديدة البرودة. ووصفت لي النساء من إدلب الواقع اليومي للعيش في هذه البيئة المكتظة. فقد تحصلت إحداهن على مأوى في قبو مع ١٥ شخصا بالغا و ٢٠ طفلا. لم تكن هناك خصوصية. وأخبرتني بعض النساء أنهن لا يستطعن تغيير ملابسهن لأسابيع. وقلن إن العنف ضد المرأة أصبح أمرا معتادا.

وقد ذكر الأمين العام أن القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين قد تم تجاهلهما بصورة منهجية. وحذر من أن القتال يمتد الآن إلى المناطق التي بها التجمعات الأعلى كثافة. ولا تسلم من الضرر المستشفيات والمدارس والمخيمات وغيرها من المواقع التي لجأت إليها الأسر المشردة. ففي الأيام العشرة الأخيرة، قصف مخيم يستضيف أكثر من ٨٠٠ شخص في الدانة، التي أصبحت الآن أكثر المناطق ازدحاما في نواحي محافظة إدلب. وكان مستشفى إدلب المركزي من بين العديد من المرافق التي ضربت هذا الأسبوع، ما تسبب في وقوع إصابات متعددة. وتعين تعليق العمليات في المرفق، باستثناء العلاج الطبي الطارئ.

وتجري عملية إنسانية واسعة النطاق في شمال غرب سورية. وفي كانون الثاني/يناير، قُدمت مساعدة غذائية لنحو ١,٤ مليون شخص عن طريق الآلية العابرة للحدود، وكذلك إمدادات صحية لما يقرب من نصف مليون شخص ومواد غير غذائية لأكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص. وذلك يفوق أي شهر آخر منذ أن أُذن بالعملية عبر الحدود في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من هذه الجهود الهائلة، أخبرتني النساء في إدلب أن مجرد الحصول على الغذاء والمياه النظيفة والتدفئة صار صراعا يوميا.

فالطريقة العابرة للحدود ضرورية للغاية لاستجابتنا في شمال غرب سورية. فلا يمكن حاليا الوصول إلى المحتاجين في إدلب بهذا الحجم في الوقت المناسب وبطريقة مباشرة من خلال أي وسائل أخرى. وكما ذكر الأمين العام، فإن لمجلس الأمن دورا حاسما في دعم هذه الجهود الإنسانية.

وأشكر الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في هذا الشهر وحده بأكثر من ١٠٠ مليون دولار تجاه نداءنا الذي وجهناه بالحاجة إلى ٥٠٠ مليون دولار من أجل الاستجابة الإنسانية في شمال غرب سورية على مدى الأشهر الخمسة المقبلة. ويشمل هذا المبلغ الإفراج عن ٤٢ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

أود أن أنتقل الآن إلى الحالة في شمال شرق سورية. ففي شمال شرق سورية، لا يزال المدنيون معرضين للخطر الشديد. وقد أدت الأعمال العدائية المتجددة في ضاحية تل تمر وحولها، على مدى الأسابيع الماضية، إلى تشريد ٦٠٠ ١ مدني إضافي إلى القامشلي، في حين وصل ٨٠٠ شخص آخر إلى الرقة. ويضيف هذا النزوح إلى مئات الآلاف من الناس النازحين أصلا في شمال شرق سورية. ويحتاج ما يقدر بنحو ١,٩ مليون شخص، في جميع أنحاء الشمال الشرقي، إلى المساعدة الإنسانية. وتوجد الأغلبية – ١,٣٤ مليون نسمة – في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٩، زادت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني الاستجابة في شمال شرق سورية، لتصل إلى مئات الآلاف من الأشخاص، بإمدادات من داخل سورية ومن خلال معبر اليعقوبية الحدودي عبر الطرائق العابرة للحدود. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات كبيرة. وظلت الأمم

المتحدة، حتى ١٠ كانون الثاني/يناير، تقدم مساعدة عبر الحدود إلى شمال شرق سورية عبر معبر اليعقوبية – ولا سيما المواد الصحية والطبية التي لم يكن من الممكن تسليمها باستمرار إلى المحتاجين بأي سبيل آخر. وقد أطلعنا مجلس الأمن على أهمية تحديد اليعقوبية كنقطة عبور مأذون بها، محذرين من أن من شأن أي تخفيض في وصول المساعدات الإنسانية أن يسبب المزيد من المعاناة.

وقد طلب المجلس من الأمين العام، اقترانا باتخاذه القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) وإلغاء الرمثا والربيعة كنقطتي عبور مأذون بهما، أن يقدم تقريرا عن جدوى استخدام طرائق بديلة لمعبر اليعقوبية

”من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية، إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية من خلال أقصر الطرق، ووفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلالية“ (القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، الفقرة ٦).

ويخلص تقرير الأمين العام إلى أنه:

”ومن أجل تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية، سيتعين على حكومة الجمهورية العربية السورية أن تيسّر تعزيز إمكانية الوصول عبر خطوط النزاع إلى شمال شرق البلد، ولا سيما لتقديم المساعدة الطبية. وسيتعين على الحكومة أيضا أن توافق على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشمال الشرقي عن طريق عمليات عبر الحدود في معابر حدودية آمنة ومجدية من الناحية اللوجستية، باستخدام أقصر الطرق.“ (S/2020/139، الفقرة ٤٦).

وإذا لم تتخذ الخطوات اللازمة للتمكين من إيصال المعونة من دمشق، وفي غياب موافقة الحكومة السورية والبلدان المجاورة على استخدام المعابر الحدودية إلى شمال شرق سورية، يخلص التقرير كذلك إلى أنه:

”سيتعين على مجلس الأمن أن يأذن للأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام معابر إضافية“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٨).

ومن بين البدائل الأخرى، في السياق الحالي، يعتبر معبر تل أبيض الخيار الأكثر جدوى.

ويورد التقرير أربعة متطلبات لكي تعمل الطرائق البديلة عبر الخطوط بفعالية: أولا، يجب أن توافق حكومة سورية في الوقت المناسب على استيراد جميع الإمدادات الطبية اللازمة إلى البلد. ويسلط التقرير الضوء على أن الموافقة السريعة على بعض الواردات قد تمت بالفعل، بالموافقة مؤخرا على ١١ طلبا من أصل ٣٦ طلبا قدمتها منظمة الصحة العالمية.

ثانيا، من الضروري أن تقوم الحكومة السورية بعملية موافقة مبسطة وسريعة وموثوق بها ليتسنى إيصال المساعدات بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ به من دمشق إلى الشمال الشرقي عن طريق البر. ويفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنه تم إرسال أول عملية إيصال لمواد طبية عن طريق البر إلى القامشلي. ولا تزال الموافقة على طلب محدد من منظمة الصحة العالمية للتسليم عن طريق البر قيد النظر.

ثالثا، يلزم الحصول على موافقة الحكومة السورية على السماح بالوصول إلى جميع المناطق والمرافق الواقعة داخل شمال شرق سورية لضمان وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين، بنزاهة ومن دون تمييز. وعلى الرغم من أنه قد تم إيصال المساعدات إلى شمال شرق سورية، لا بد لهذه المساعدات أن تصل فعليا إلى جميع المحتاجين بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه أو من يدير المرافق الطبية التي يستخدمونها.

رابعا، ينبغي للسلطات المحلية في شمال شرق سورية تسهيل وصول المساعدات إلى جميع المواقع دون تأخير. تقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية ضمان عدم إعاقة المساعدات.

بالأمس، واستجابة لطلباتنا الخاصة بالوصول البري إلى شمال شرق سورية، تلقينا موافقة عامة من حكومة سورية لنقل المساعدة الطبية عن طريق البر إلى جميع أنحاء البلد. هذا تطور جدير بالترحيب ونأمل أن ينسحب على جميع أنواع الإمدادات والمعدات الطبية المطلوبة التي تصل إلى جميع المحتاجين في الشمال الشرقي، أينما كانوا.

إذا لم يتم العثور على بدائل قابلة للتطبيق لمعبر اليعربية للأغراض الطبية فسوف تزداد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية. إذا نفد الدواء ولم تتمكن المنشآت الطبية من تنفيذ إجراءات لإنقاذ الأرواح فستحدث الوفيات. من المتوقع أن يحدث النقص الأول في وقت مبكر من شهر آذار/مارس للمرافق الطبية التي توفر الرعاية الصحية الإنجابية، والتي كانت تدعمها في السابق عمليات عابرة للحدود. وقد تحدث فجوة أكبر في المواد الطبية بحلول شهر أيار/مايو.

هناك شحنة من المواد الطبية الأساسية المخصصة للنقل إلى شمال شرق سورية عبر اليعربية لا تزال قابعة في العراق. وتعمل منظمة الصحة العالمية بنشاط مع الحكومة السورية لإيصال تلك المساعدات إلى سورية عن طريق الجو والتأكد من وصول المساعدات الطبية الحيوية بشكل عاجل إلى جميع السوريين المحتاجين في الشمال الشرقي. وقد بدأت اليوم عملية الشحن.

أنتقل الآن إلى الوضع في الركبان. لقد غادر الآن منطقة الركبان أكثر من ٤٠٠ ١٩ شخص، أي ما يقرب من نصف السكان – وكانت مغادرة الغالبية العظمى منهم بتنظيم ذاتي. في كانون الثاني/يناير، أوفدت الأمم المتحدة أربع بعثات تقييم مشتركة بين وكالاتها إلى مناطق العودة في حمص، واستضافت حوالي ١٠ آلاف شخص كانوا في السابق في الركبان. تعيش تلك العائلات في ظروف بالغة الصعوبة. جميعهم تقريبا يعيشون في خيام مؤقتة. والكثير منهم يكافحون لتلبية احتياجاتهم الغذائية العاجلة. تشير معلوماتنا إلى أن الآلاف لا يزالون يرغبون في مغادرة الركبان. التخطيط مستمر لدعم المغادرة الطوعية والمستنيرة. أدعو جميع الأطراف إلى تيسير تلك الجهود، وكذلك مساعدة الذين يبقون، حتى يتم إيجاد حلول دائمة لجميع الناس في الركبان.

لا تزال الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد ضخمة وتتفاقم. لقد زاد عدد الذين تم تقييمهم على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٩ بمقدار ١,٣ مليون شخص، ليصل إلى ٧,٩ مليون شخص في عام ٢٠٢٠. وكما قلت في بداية إحاطتي الإعلامية، فإن الخسائر البشرية الفادحة والناجمة عن الوضع في شمال غرب سورية تستلزم اهتماما وتحركا من المجلس.

أود أن أختتم برسالة من النساء السوريةت في إدلب اللائي تحدثت معهن الأسبوع الماضي. لقد قلن لي:

”نحن نساء سوريةت وأمهات وعاملات في المجال الإنساني. نحن نبذل قصارى جهدنا لمواصلة العمل، بالرغم من الظروف؛ وبالرغم مما يحدث هنا. لا نريد المغادرة إلى أوروبا. نريد البقاء هنا في إدلب وإعادة بناء حياتنا. كل ما نطلبه هو أن ينتهي البؤس؛ أن يتوقف القتل. نريد الحق في العيش“.

أردد دعوة الأمين العام المتجددة إلى وقف فوري لإطلاق النار من أجل إنهاء الكارثة الإنسانية وتجنب تصعيد لا يمكن السيطرة عليه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فور.

السيدة فور (*تكلمت بالإنكليزية*): سنة أخرى، عقد آخر – فصل آخر كئيب في الكارثة السورية التي تركت البلد وشعبه يعانيان من هلاك ودمار حرب تبدو بلا نهاية. بالكاد انقضى شهران من عام ٢٠٢٠، ووفقًا لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قُتل نحو ٣٠٠ شخص في إدلب وحلب منذ بداية العام.

الوضع يزداد سوءا اليوم تلو الآخر. فتصاعد القتال في الشمال الغربي منذ كانون الأول/ديسمبر دفع أكثر من ٩٠٠ ألف شخص، بينهم أكثر من نصف مليون طفل، بعيدًا عن منازلهم وإلى الخطر – إنها حركة جماعية مذهلة للبشر في مثل هذا الوقت القصير. بالنسبة للبعض، هذه هي المرة السادسة أو السابعة التي يتم فيها تهجيرهم. لقد فر الكثيرون إلى شمال غرب إدلب، بينما فر آخرون إلى عفرين وأعزاز والباب، بالقرب من حلب والحدود التركية. يعيش الآن عشرات الآلاف في خيام مؤقتة، وفي المباني العامة، في الهواء الطلق، يتجمعون تحت الأشجار – معرضين للأمطار والثلوج ودرجة برودة تحت الصفر في الشتاء السوري القارس.

إن الهجمات الأخيرة على تلك المخيمات المؤقتة في إدلب وعلى الأطفال والمدرسين الذين قُتلوا بشكل مروع قبل يومين فقط عندما تعرضت للهجوم ١٠ مدارس هي هجمات مشينة وبغيضة أخلاقيا. وتبين هذه الأفعال بوضوح الظروف اليومية المرعبة لمن يعيشون هذا الكابوس. لقد سمعنا وقرأنا تقارير عن أطفال تجمدوا حتى الموت. عندما ينفد الحطب تُشعل العائلات كل ما يمكن أن تجده – الأكياس البلاستيكية والقمامة والأثاث المتخلى عنه – لمجرد توفير القليل من الدفء ضد البرد، أو بعض النار البسيطة لطهي أي طعام يمكنها العثور عليه.

في تلك المستوطنات العشوائية يتعرض الأطفال والنساء على وجه الخصوص لخطر العنف والاستغلال. لا توفر المراحيض المؤقتة أي أمان أو خصوصية. وتنتشر الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. كل خطوة يخطوها الناس تشكل مخاطرة. في الشمال الغربي، تم بقسوة حرمان ٢٨٠ ألف طفل من التعليم. وهناك ١٨٠ مدرسة تقريبًا معطلة – فقد تم تدميرها أو إتلافها أو استخدامها للملاجئ؛ وهذه هي ضربة أخرى لآمال الأطفال ومستقبلهم. الحصول على الرعاية الصحية لا وجود له تقريبًا أو متعذر ماليًا. لا تزال المستشفيات مستهدفة. وقد أوقفت ٧٢ مستشفى خدماتها بسبب القتال.

لكن الوضع في الشمال الغربي ليس سوى آخر تداعيات الدمار الذي خلفته الحرب. ففي جميع أنحاء البلاد أهلكت الحرب المستمرة تسع سنوات الخدمات العامة. أكثر من نصف جميع الخدمات والمرافق الصحية وثلاث من أصل ١٠ مدارس لا تعمل. يعاني الاقتصاد من الانهيار، حيث أن تدمير رأس المال المادي كلف نحو ١٢٠ بليون دولار وأسفر عن خسائر اقتصادية بنصف تريليون دولار. لقد فقد الجنيه السوري حوالي ٥٠ في المائة من قيمته خلال العام الماضي.

لكن التكلفة الحقيقية للمذبحة لا تقاس بفقدان البنية التحتية أو بالدمار الاقتصادي. بل يتم قياسها في الحياة اليومية للناس – حياة ١١ مليون شخص في جميع أنحاء سورية ما زالوا بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، نصفهم تقريباً من الأطفال؛ وحياة ٦,٥ مليون سوري يعانون الجوع كل يوم بسبب انعدام الأمن الغذائي. لقد ارتفع سعر المواد الغذائية الأساسية ٢٠ مرة منذ بدء الحرب، وهو أمر مدمر لبلد يعيش فيه ٨٠ في المائة من الناس بالفعل تحت خط الفقر.

تضطر الأسر إلى بيع ممتلكاتها المنزلية أو إرسال أطفالها للعمل، لمجرد تلبية الاحتياجات الأساسية. الأطفال بدون تطعيمات حيوية أو علاجات طبية أو غيرها من الخدمات الصحية بسبب ارتفاع التكاليف أو نقص الخدمات. واحد من كل ثلاثة أطفال سوريين خارج المدرسة. لقد فر ما مجموعه ٦,٧ مليون لاجئ من سورية منذ بدء الحرب، وهناك ٦,٢ مليون

سوري – والعدد يزداد – من المشردين داخلياً. الحرب الدائرة منذ عقد أجبرت قرابة نصف سكان البلاد على مغادرة ديارهم.

الأهم من ذلك كله، نحن نقيس هذا الإخفاق العالمي بأرواح الأبرياء التي أزهقها الصراع ودمرها. في عام ٢٠١٨، لقي أكثر من ١١٠٠ طفل حتفهم في القتال – وهو أعلى عدد من الأطفال يُقتلون في عام واحد منذ بدء الحرب.

ولم يكن العام الماضي أفضل إلا بالكاد. فقد قتل ٩٠٠ شخص وشوه مئات آخرون. وليست هذه إلا الحالات التي يمكننا التحقق منها بينما تظل الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

وكما علم المجلس في الأسبوع الماضي من لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، فقد احتجز الأطفال واُستخدموا أوراقا للمساومة. ويحتجز آلاف السوريين والأجانب على حد سواء في مخيمات غير صالحة للأطفال. وجندت الجماعات المسلحة الفتيان واستخدمتهم للقتال في الخطوط الأمامية. وقد تعرضت فتيات لا تتجاوز أعمارهن ٩ سنوات للاغتصاب في حين يواجه طفل واحد بين كل أربعة أطفال خطر الإصابة بالاضطرابات العقلية الحادة.

وتضاعفت الاحتياجات الإنسانية بسبب هول الأزمة وسرعة وتيرتها. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والشركاء والوكالات الأخرى المتعاون معنا بذل كل ما في وسعها. وفي العام الماضي، فحصنا ١,٨ مليون من الأمهات والأطفال للكشف عن سوء التغذية وقدمنا استشارات صحية لأكثر من مليوني طفل. تلقى ما يزيد على ٧,٤ مليون شخص خدمات المياه والصرف الصحي في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك تحسين الحصول على المياه ومعدات النظافة الصحية وأقراص التنقية.

وقدمنا استشارات نفسية لما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ امرأة وطفل لمساعدتهم على تحمُّل الصدمة التي عانوا منها. وساعدنا ١,٨ مليون طفل على مواصلة تعليمهم. وقدمنا الملابس الشتوية والبطانيات لأكثر من ٣٧ ٠٠٠ طفل، فضلا عن تطعيم ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل تقل أعمارهم عن سنة واحدة.

هذا علاوة على آلاف الأطفال الذين وصلنا وما زلنا نصل إليهم في جميع أنحاء سورية على مدى السنوات التسع الماضية. ولكن ما تزال الاحتياجات هائلة وتفوق مواردنا بسرعة كبيرة. وسوف أذهب إلى سورية والمنطقة في نهاية هذا الأسبوع للاجتماع مع المسؤولين وأفرق عملنا الإنساني في الميدان لمعرفة ما يجب القيام به لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة. ونعلم أننا بحاجة إلى المزيد من التمويل والموارد لدعم حياة هؤلاء الأشخاص ولمنح المجتمع السوري فرصة لبناء مستقبل أفضل وأكثر سلاماً.

ولكننا بحاجة أيضا إلى أن يناصر المجلس وأعضاؤه أطفال سورية وأن يتكلموا بصوت واحد.

أولاً، ندعو الأطراف في جميع أنحاء سورية إلى حماية الأطفال والبنية التحتية المدنية الأساسية التي يحتاجون إليها وأسرهم بشدة، مثل المدارس والمستشفيات وشبكات المياه، والتي ستحتاج سورية إلى إعادة بنائها عندما يتوقف القتال وتستمر عملية التسوية السياسية.

ثانيا، نحن بحاجة ماسة إلى وقف الأعمال العدائية في شمال غرب سورية. وفي غضون ذلك، نحتاج إلى هدنات إنسانية منتظمة للسماح للمدنيين بالتنقل بأمان للنجاة من الخطر إذا تمكنوا من ذلك ورغبوا فيه. ومن شأن ذلك أيضا أن يتيح للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الحيز الذي يحتاجون إليه لتوفير الرعاية العاجلة للمحتاجين وإجراء تقييمات نزيهة، بما في ذلك عبر الحدود.

ثالثا، نحن بحاجة إلى مزيد من إيصال المساعدات الإنسانية في جميع المناطق للوصول إلى الناس بأكثر الطرق فعالية وفي الوقت المناسب، سواء من داخل سورية أو من البلدان المجاورة. ويشمل

ذلك السماح بمرور القوافل الإنسانية التي تنقل الإمدادات الطبية من دمشق أو عبر الحدود إلى شمال شرق سورية، فضلا عن التأشيرات وتصاريح السفر.

رابعا، نحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل وإعادة الأطفال إلى أوطانهم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة. ولا توفر الظروف التي يعيش فيها كثير من الأطفال، وخاصة الأطفال الذين كانوا يقيمون في المناطق التي كانت تحتلها الدولة الإسلامية في العراق والشام، الرعاية والحماية اللازمتين لجميع الأطفال. وفي الحالات التي تراعي المصلحة الفضلى للأطفال يجب الحفاظ على وحدة الأسرة حتى يمكن إعادة الأطفال إلى أوطانهم مع أشقائهم ومقدمي الرعاية الرئيسيين لهم، وعادة ما يكونون أمهاتهم. وندعو السلطات إلى الإفراج عن جميع الأطفال من أماكن الاحتجاز ونقلهم إلى أماكن تتوفر فيها الرعاية المناسبة لهم.

خامسا، نجدد دعوتنا إلى المجلس لتقديم دعمه وممارسة نفوذه للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي من شأنه أن يضع حدا نهائيا لهذه الحرب. وكما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي، فليس هناك حل عسكري للأزمة السورية، ولا يزال الحل السياسي هو الوحيد الممكن.

وليس ثمة استثمار في سورية أفضل من الاستثمار في الأطفال، وهو ما نستطيع جميعا القيام به – استثمار في المستقبل واستثمار في السلام. ومع ذلك، فإننا نسمح بإفلات هذه الفرصة من أصابعنا في بداية عام آخر. وكلما طال أمد الحرب كلما زاد عدد الأطفال الذين سيموتون تحت مرأى العالم. وسيجبر المزيد منهم على الفرار من ديارهم في طريق رحلات طويلة ومحفوفة بالمخاطر إلى بر الأمان. وستصبح مزيد من البلدان المجاورة تحت الضغط نتيجة لاستقبال المزيد من اللاجئين بالرغم من استضافتها السخية لأعداد كبيرة منهم سلفا. وبمرور كل شهر يتبدد الأمل في احتمالات قدرة سورية والمنطقة على التعافي.

فقد قُصفت المدارس ودُمرت المجتمعات المحلية ووهنت الأجساد وحُطمت العقول ومُزقت الأسر وسُرق المستقبل والآمال بينما لا يزال القتال مستمرا. وبالتالي فإن الرسالة واضحة: فلا يمكننا أن نرحب بقدوم سنة أخرى بالمذبحة نفسها والاستهزاء نفسه بالقانون الدولي الإنساني، بل اللاإنسانية التي بدأنا بها عام ٢٠٢٠.

فالطفلة التي وُلدت في بداية هذه الحرب بلغ عمرها الآن ٩ سنوات. فهل بتنا مجبرين على الاعتراف لها بأن السلام خارج عن سيطرتنا؟ وأننا غير قادرين أو غير راغبين على وقف هذه الحرب المدمرة؟

وفي العام المقبل ستحل الذكرى السنوية العاشرة للنزاع السوري، وهي الذكرى السنوية التي لا يرغب أحد منا في رؤيتها. فالملايين من الأطفال السوريين يبكون الليلة من الجوع والبرد والجروح والألم ومن الخوف والضياع والحزن. فهم وأسرهم يواجهون شتاء وحشيا وسنة أخرى يجهلون فيها مصيرهم في المستقبل. ويجب علينا الوقوف إلى جانبهم، ويجب أن نقول لهم أننا نختار السلام. وإذا لم نفعل ذلك، فسيحكم علينا التاريخ بقسوة وبميزان العدل أيضا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة فور على بيانها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية في بلجيكا

(تكلم بالإنكليزية)

وأُدلي بهذا البيان بالنيابة عن المشاركين في الصياغة، ألمانيا وبلجيكا، وأرحب بحضور الوزير ماس، ممثل ألمانيا.

وأشكر مساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما. فقد ساعدت بياناتهما على تسليط الضوء على المأساة المستمرة في سورية، حيث تم توضيحها بأمثلة ملموسة شاهدتاها مباشرة في إدلب خلال العمل الحيوي الذي تؤديه اليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتخفيف المعاناة التي لا توصف هناك. وأشارت كلتا الإحاطتين مرة أخرى إلى أنه وبعد تسع سنوات من الحرب لا يزال هناك ١١ مليون سوري، وخاصة الأطفال، بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية. ويجب أن تدفعنا هذه الإحصاءات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وهي تذكرة مروعة بأنه يجب أن تظل الحالة الإنسانية في سورية على رأس جدول أعمال المجلس وأنه يجب على المجلس القيام بدوره.

وتتطلب الحالة في إدلب الآن اهتمامنا وعملنا المشتركين أكثر من أي وقت مضى حيث فر ما يزيد على ٩٥٠ ٠٠٠ شخص بسبب العنف منذ بداية ديسمبر، ويتوقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يضطر ٢٠٠ ٠٠٠ شخص آخرون من الرجال والنساء والأطفال إلى اتخاذ القرار نفسه قريبا. فالظروف التي يعيش فيها هؤلاء الأشخاص سيئة جدا. وإذا قرروا البقاء فإنهم سيعرضون لخطر القصف العشوائي. وإذا قرروا المغادرة، فليس لديهم خيار آخر سوى الانضمام إلى أولئك الذين وجدوا ملجأ بالفعل في المخيمات المكتظة أو في مساكن غير مكتملة أو في الخيام، أو تحت السماء المفتوحة في درجات حرارة متجمدة لسوء الحظ.

وتجنبا للخطأ: فإن جميع هؤلاء يواجهون أخطارا جدية تتعلق بالحماية. وتعد الحالة في إدلب ضمن السبب الجوهري لالتزامنا جميعا بمبادئ القانون الدولي الإنساني. ويجب عدم الإغفال عن هذه المبادئ، بل يجب وضعها موضع التنفيذ.

ونود أن نكرر البيان الذي أدلى به الأمين العام في الأسبوع الماضي ودعا فيه إلى وقف فوري لإطلاق النار، مضيفا القول:

”ليس هناك حل عسكري للأزمة السورية، ولا يزال الحل السياسي هو الوحيد الممكن. ويجب وضع حد لهذا الكابوس الإنساني الذي صنعه الإنسان للشعب السوري الذي طالت معاناته. ويجب وقفه الآن“.

وبعد اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) بشأن الآلية العابرة للحدود، نتقدم نحن المشاركون في الصياغة، بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بالطرائق البديلة لمعبر اليعقوبية الذي لم يتسن للأسف تمديده في الشهر الماضي إلى جانب المعبرين الآخرين إلى إدلب. وسنواصل نحن المشاركون في الصياغة التشاور مع جميع أعضاء المجلس بطريقة شفافة وشمولية من أجل النظر في أفضل السبل للمضي قدما بالخيارات المبينة في التقرير. ويتعين على المجلس أن يضمن أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى جميع المحتاجين إليها في الوقت المناسب وبطريقة آمنة ومستدامة ودون عوائق. فالشعب السوري بحاجة إلى التزامنا؛ وينبغي أن تكون احتياجاتهم الإنسانية مبدأنا التوجيهي باستمرار. وسنعالج ذلك بمزيد من التفصيل في بياننا الوطني.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

وأود أن أبدأ بالإشادة بجميع العاملين في المجال الإنساني في سورية – وكثير منهم سوريون – ولا سيما أولئك الذين يقدمون الدعم إلى شمال غرب البلد. منذ بداية الأزمة السورية في عام ٢٠١١، قدمت بلجيكا أكثر من ٢٣٠ مليون يورو للتخفيف من الاحتياجات الإنسانية للسكان السوريين. ونعتزم الموافقة على تقديم مساعدات إنسانية إضافية بقيمة ٤ ملايين يورو إلى الشعب السوري من خلال التمويل المجمع للعمليات عبر الحدود والصندوق الإنساني السوري.

وفي ملاحظاتي، أود أن أركز على نقطتين: أولا، الحالة في إدلب، وثانيا، مسألة وصول المساعدات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالحالة في إدلب، تقع على عاتق المجلس ولاية ومسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وتتطلب الحالة في إدلب اهتماما كاملا من المجلس. وإنني أؤيد دعوة الأمين العام إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. لقد تحركت الخطوط الأمامية صوب المناطق الأكثر كثافة سكانية. وثمة خطر يتمثل في خنق جميع الأعمال الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن المواجهة المباشرة بين تركيا، من جهة، وسورية وروسيا، من جهة أخرى، تشكل تصعيداً خطيراً يمكن أن تترتب عليه عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

وتكرر بلجيكا إدانتها القاطعة للهجمات التي ترتكبها الجماعات التي صنفها المجلس كجماعات إرهابية. لكن جهود مكافحة الإرهاب لا تعفي مطلقا الأطراف من التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. تلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني لا يمكن أن تمر دون عقاب. وأود أن أؤكد من جديد على دعم بلجيكا السياسي والمالي للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. ونحن نؤيد تأييدا تاما مجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمسألة وصول المساعدات الإنسانية، لم تنخفض الاحتياجات الإنسانية في سورية منذ عام ٢٠١٤. ومما يؤسف له أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق في كانون الثاني/يناير لتجديد نقطة عبور اليعربية، التي أتاحت الوصول، عبر أقصر الطرق، إلى المحتاجين في الشمال الشرقي، وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/139) عن الطرائق البديلة لعبور الحدود. ويبين التقرير بوضوح أن هذه الفجوة سيكون من الصعب سدها. إنه يطرح مسارين.

فمن ناحية، ينص بوضوح على أن الوصول عبر اطوط التماس لا يمكن أن ينجح إلا إذا استوفيت أربعة شروط. وبالنظر إلى التجارب السابقة، يحتاج المجتمع الدولي إلى ضمانات يمكن التحقق منها ولا جدال فيها بأن تنفذ السلطات السورية الشروط، على النحو الذي حددته السيدة مولر، بالكامل ودون تأخير. ويتعين على الأمم المتحدة أن ترصد العملية عن كثب وأن تقدم بيانات كاملة ومفصلة تتيح لمجلس الأمن أن يفهم تماما كيفية تنفيذ تلك الشروط، وعلى وجه التحديد، في المناطق التي لا تزال فيها ثغرات في وصول المساعدات الإنسانية. ويثير سجل السلطات السورية في مجال وصول المساعدات الإنسانية عدداً من الأسئلة. وسيجري تقييم حسن نيتها بصورة منتظمة على أساس قدرتها على تنفيذ تلك الشروط تنفيذا كاملا ومستداما. والتنفيذ الجزئي أو المشروط غير مقبول.

والمسار الثاني الوارد في التقرير هو معبر تل أبيض باعتباره البديل الأكثر جدوى لمعبر اليعربية عندما يتعلق الأمر بالخيارات العابرة للحدود. وعلى هذا النحو، يجب على جميع أعضاء المجلس أن ينظروا بنشاط في هذا الخيار، بالاقتران مع الشروط والضمانات اللازمة. وكما ذُكر من قبل، سيواصل المشاركون في الصياغة بحث أفضل السبل للنهوض بالخيارات المحددة في التقرير. يجب أن نركز على وصول جميع المحتاجين إلى المعونة الإنسانية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، حان الوقت للعمل.

(تكلم بالفرنسية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية الاتحادي في ألمانيا.

السيد ماس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ”أتمنى حياة بدون حرب وقصف. أتمنى أن أكون موفقة في المدرسة“. هذا

ما قالته أمينة البالغة من العمر عشر سنوات لفريق تابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل بضعة أيام. وهي واحدة من أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مشرد في إدلب، وكثير منهم للمرة الثانية أو الثالثة. فالأطفال مثل أمينة لم يشهدوا السلام قط؛ لم يذهبوا أبدا إلى المدرسة، والآن يتجمد بعضهم حتى الموت.

تزداد صعوبة وصف المعاناة الإنسانية في إدلب بالكلمات، ولكننا جميعا سمعنا الحقائق والأرقام الصادمة التي ذكرتها للتو مقدمتي الإحاطتين. نحن مدينون لهما ولجميع العاملين في المجال الإنساني بامتناننا ودعمنا الكامل واحترامنا. وقد وصف السيد لوكوك مؤخرا الحالة في إدلب بأنها أكبر قصة رعب إنساني في القرن الحادي والعشرين. وتحدثت المديرة التنفيذية لليونيسيف عن أزمة لم يسبق لها مثيل في حماية الأطفال، ووصفت السيدة باشيليه الهجمات الحالية على المدنيين بأنها قسوة لا تصدق.

وتدعو ألمانيا النظام السوري وروسيا إلى الإصغاء إلى تلك الأصوات والتوقف عن تجاهل الحقائق. وعليهم، كأطراف في النزاع، التزام بحماية المدنيين. وبدلا من ذلك، فهم يقصفون الهياكل الأساسية المدنية، كالمستشفيات والمدارس. ولأكن واضحا – إن تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب لا يعفي أحدا، ولا سيما البلدان الممثلة في هذه القاعة، من احترام القانون الدولي الإنساني، والهجمات العشوائية ضد المدنيين هي جرائم حرب. يجب محاسبة المسؤولين.

هناك المزيد الذي يمكن للمجلس، ويجب عليه، أن يفعله لوقف المعاناة. وفي المقام الأول، يجب أن نكفل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل. إن تقرير الأمين العام (S/2020/139) عن طرق الوصول البديلة لا يترك مجالا للشك في أن المعونة عبر الحدود لا تزال ذات أهمية حيوية. ويتعين على المجلس أن ينظر في كل إمكانية لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية وفقا للمبادئ الإنسانية. ونحن كمشاركين في الصياغة، ملتزمون بكفالة ذلك تحديدا. يجب أن تصل المساعدات إلى المحتاجين، بما في ذلك في شمال شرق سورية. والبرد خطر يهدد آلاف الناس. وقد زادت ألمانيا من مساعدتها بمبلغ ٢٥ مليون يورو لتوفير المأوى للمحتاجين، وقرر الاتحاد الأوروبي في الأسبوع الماضي أيضا زيادة دعمه الإنساني. ولكن علينا جميعا أن نفعل المزيد.

ثانيا، من الضروري التوصل إلى وقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية. لقد ناقشت ذلك قبل بضعة أيام مع زملائي الأتراك والروس في مؤتمر ميونيخ للأمن، ونحن مع فرنسا على استعداد لمواصلة العمل من أجل التوصل لوقف لإطلاق النار للأغراض الإنسانية، على أعلى مستوى، مع روسيا وتركيا. لقد سمعنا من مقدمتي الإحاطتين أن المدنيين بحاجة إلى استراحة من أهوال الحرب وهم بحاجة إليها الآن.

أخيرا، يجب أن نزيد من جهودنا لإيجاد حل سياسي. إن النظام الذي يقتل ويعذب شعبه لا يمكن أن يحقق السلام والاستقرار الدائمين في سورية، والمصالحة دون المساءلة عن الجرائم الفظيعة المرتكبة لن تنجح. وينبغي لأولئك الذين يواصلون القتال في هذه الحرب أن يدركوا ذلك في نهاية المطاف. إن الحل السياسي الذي تشرف عليه الأمم المتحدة ويتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو السبيل الوحيد لحل هذا النزاع.

وبينما نحن جالسون هنا، هناك ٣ ملايين مدني في إدلب يخشون على حياتهم؛ ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. لقد خذلناهم لفترة أطول مما يجب، ونحن مدينون لهم بمستقبل أفضل – مستقبل يذهب فيه أطفال مثل أمينة إلى المدرسة بدلا من الاختباء في ملاجئ تقيهم القنابل.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه كابوس إنساني من صنع الإنسان.

”لا شيء يحمي رضيعا من القنابل التي تسقط على الخيمة التي ينام فيها“.

هذه هي كلمات مارك لوكوك قبل يومين عندما سُئل عما يمكن عمله لإنهاء الكارثة في إدلب. إنها صورة بائسة. ولكن بالنسبة للعديد من السوريين، فهو يصف، بشكل مأساوي، ما أصبح واقعا يوميا. هنالك حاجة ماسة إلى المأوى والغذاء والدواء. لكنها لا تغني شيئا من الضربات الجوية الروسية. وإذا أردنا إنهاء الأزمة الإنسانية في شمال غرب سورية، فيجب أن نركّز كل جهودنا على التوصل فورا إلى وقف دائم لإطلاق النار يمكن التحقق منه، بوساطة من الأمم المتحدة التي تتمتع بالسلطة الكاملة. وسيتطلب ذلك من روسيا أن تمنع طائراتها من الطيران فورا وأن تطلب من النظام سحب قواته.

إن التقارير الواردة من إدلب في الأيام الأخيرة تبعث على الغثيان. فوفقا لصحيفتي ”نيويورك تايمز“ و ”واشنطن بوست“، يلقى السوريون من الفتيان والفتيات حتفهم في هجمات النظام على المدارس. ولا يستطيع العاملون في مجال الإغاثة الوصول إلى المناطق المتضررة بالأغذية أو المياه. ويحرق الآباء ملابسهم لإبقاء أطفالهم دافئين. وتحفر العائلات الكهوف بحثاً عن ملجأ. ويتجمد الأطفال الرضع حتى الموت. ومع ذلك، وكما أشار لوكوك يوم الثلاثاء، لا يستطيع أعضاء مجلس الأمن أن يتفقوا على كيفية التعامل مع هذه المشكلة. ولكن ما هو مصدر خلافنا؟ هل الأمر هو أن جميع أعضاء المجلس تقريبا يعترضون على إصدار أحكام بالإعدام على آلاف السوريين الأبرياء، في حين أن زملاءنا الروس والصينيين، سواء صراحة أو ضمنا، لا يعترضون على ذلك؟

وفي ضوء السعي الدؤوب والمتصاعد لنظام الأسد لتحقيق حل عسكري بمساعدة روسيا وإيران، أصبحت العمليات الإنسانية للأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن معبري باب الهوى وباب السلام الحدوديين المأذون بهما بموجب القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) قد باتا الآن شرياني الحياة الوحيدين للمساعدات الإنسانية لملايين السوريين المحاصرين في الشمال الغربي. فهما شريانا الحياة الوحيدان لأنهما كل ما يمكن أن تقبل به روسيا في المفاوضات دون إغلاق الآلية برمتها.

ومع إغلاق معبر اليعربية، لا بد من أن يتم التجديد للمعبرين اللذين لا يزالان يعملان بحلول تموز/يوليه. إن عواقب إغلاق معبر اليعربية قاتمة ومتزايدة، كما يبين تقرير الأمين العام (S/2020/139). وولإن لم يتخذ المجلس إجراءات أخرى، فإن الإمدادات الطبية سوف تنفد لدى ١,٩ مليون مدني في شمال شرق سورية تقطعت بهم السبل بسبب الفيتو الروسي والصيني. يعدّ هؤلاء الأفراد الآن من بين أكثر الفئات ضعفاً في سورية، ومعظمهم من الأطفال. وقد قدمت اليونيسف لهم الخدمات بشجاعة طوال فترة النزاع، ولكن من الأهمية بمكان أن يُسمح لليونيسف بمواصلة تقديم المعونة الحيوية للصغار من السوريين الذين يتضورون جوعا ويتجمدون بردا وهم مرضى ومشردون.

يسمي تقرير الأمين العام بدائل للآلية العابرة للحدود ستعتمد على نظام الأسد لإدارة الموارد الحيوية وتوزيعها. ولكننا أوعى من ذلك. والحقيقة هي أننا لا نستطيع الاعتماد على نظام الأسد لتقديم أي مساعدة عبر خطوط التماس بغض النظر عن الطرق أو المطارات التي ربما يسيطر عليها الآن. والمعبر البديل الأكثر جدوى الذي حدده تقرير الأمين العام هو تل أبيض. وهذا هو نفس المعبر الذي أوصى به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وأيدته الولايات المتحدة، قبل بضعة أشهر فقط. ونشجّع المجلس على استكشاف هذا البديل من موقف إنساني قائم على المبادئ، لأنه ينطوي على إمكانية إنقاذ آلاف الأرواح البريئة.

وفي خضم هذا كله، لا يمكننا أن ننسى أن الأزمة لم تحدث جزافا. لقد فرضها اثنان من أعضاء مجلسنا على الشعب السوري. لقد كان معبر اليعربية، المغلق الآن، يعمل بكامل طاقته. ولم يكن يحتاج إلى بديل. ولا يزال هو الخيار الأفضل والطريق الأقصر لتقديم المساعدات عبر الحدود إلى شمال شرق

سورية. والحقيقة المخزية هي أن روسيا والصين رفضتا عن علم أكثر الوسائل فعالية لإنقاذ أكبر عدد من الأرواح لصالح خيارات غير موثوقة أو خادعة. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن نظام الأسد سيتولى إدارة تمويل المساعدات الإنسانية بمسؤولية، وينبغي ألا نضع في يديه دولاراً واحداً من هذا التمويل. فبعد أن قتل النظام مئات الآلاف من شعبه، لا يمكن أن يُتوقع منه أن يوافق على تسليم المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس بسرعة وحياد ودون عوائق. ولهذا السبب يجب علينا جميعا أن نكون مستعدين لتجديد عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود في جميع أنحاء سورية، وهذه بالضبط توصية الأمين العام المقدمة إلى المجلس.

نريد أنا والرئيس ترامب أن يعرف الشعب السوري أن الولايات المتحدة لا تزال تقف إلى جانبه، لكنني أريد أن أختم اليوم بمخاطبة زملائي الأربعة عشر. في يوم من الأيام، ربما قريباً وربما بعد سنوات من الآن، سيكون هناك وقت لمحاسبة أولئك الذين عرفوا أن الأطفال كانوا يتجمدون حتى الموت في سورية ولم يفعلوا شيئاً، وأولئك الذين عرفوا أن الأطفال يموتون في الضربات الجوية على المدارس ولم يفعلوا شيئاً، وأولئك الذين عرفوا أن الملايين يواجهون نقصا في الأدوية الحيوية الأهمية ولم يفعلوا شيئا. ولكن يمكن للمجلس أن يتصرف، ما يعني أن لكل بلد لديه تمثيل هنا خيارا. يمكنهم إطعام الجوعى وإيواء المنهكين وشفاء المرضى، أو يمكنهم الجلوس دون اتخاذ إجراء ومشاهدتهم يعانون ويموتون ونظل نذكر قيامهم بذلك إلى الأبد. فأيهما سيكون؟

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مولر والسيدة فور على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا ووزير خارجية بلدكم، سيدي الرئيس.

ثمة حاجة ملحة إلى إسكات الأسلحة في إدلب وإلى إرساء وقف فوري للأعمال العدائية. تدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة عمليات القصف المكثف التي تقوم بها القوات الجوية للنظام وحلفائه، ولا سيما روسيا. تستهدف عمليات القصف هذه دون تمييز السكان والبنى التحتية المدنية في الشمال الغربي، بما في ذلك المستشفيات والمدارس ومخيمات النازحين. وهذه الجرائم – لأنها جرائم، إذا كان للكلمات أي معنى – يجب ألا تمر دون عقاب. سنواصل دعم جميع الآليات التي وضعتها الأمم المتحدة وسنحافظ على التزامنا في إطار ولاياتنا القضائية الوطنية.

وإننا ندرك تماما وجود جماعات إرهابية في إدلب. ولن نستخف أبدا بمشكلة الإرهاب. فنحن نحاربه بعزيمة وفرنسا منخرطة على خط المواجهة في المعركة ضد داعش وغيره من الجماعات المماثلة. تعني مكافحة الإرهاب في إدلب، كما في أي مكان آخر في سورية، محاربة الجماعات الخاضعة لجزاءات المجلس وليس، كما تفعل سورية وروسيا، ضرب جميع المعارضين بشكل عشوائي، سواء كانوا إرهابيين أم لا، وأي مدنيين يتصادف وجودهم هناك.

ولكن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر انتهاكات القانون الدولي الإنساني. فالحرب لها قواعد واحترام القانون الدولي الإنساني ملزم للجميع. ويجب أن تُعطى أولوية مطلقة لحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن البنية التحتية المدنية. يموت الأطفال في ظل القصف أو في البرد، في إدلب وأماكن أخرى من سورية. ويجب أن ينتهي ذلك. وستؤيدني المديرة التنفيذية لليونيسف في ذلك.

يجب أن نوحد الجهود اليوم للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في إدلب. وقد أعرب ١٤ وزيرا من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم السيد لو دريان والسيد ماس، عن هذا الرأي أمس.

وندعو روسيا إلى مواصلة المفاوضات مع تركيا للتوصل إلى تهدئة فورية. ولكن مسار أستانا أثبت عدم قدرته على منع

وقوع كارثة إنسانية ووقف التصعيد. ولذلك، تقع على عاتقنا مسؤولية الحشد الجماعي لإسكات دوي الأسلحة.

وتعمل فرنسا وألمانيا على تحقيق هذه الغاية. وثمة دور مركزي للأمم المتحدة في هذا المجال، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وتكرر فرنسا الإعراب عن تأييدها الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام والمبعوث الخاص اللذان ننتظر منهما تقديم مقترحات لوقف إطلاق النار.

في الوقت نفسه، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها. ومن الضروري أن تكفل الأطراف، ولا سيما النظام السوري، وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني بأمان ودون عوائق إلى السكان المحتاجين. وندعو روسيا إلى المشاركة في تحقيق تلك الغاية.

إن الأرقام التي ذكرتها السيدة مولر غنية عن البيان: لا يوجد بديل عن آلية العمليات عبر الحدود لتقديم المساعدة في الشمال الغربي. ويجب حمايتها، ونحن مصممون على القيام بذلك. إنها مسألة حياة أو موت لملايين السوريين.

وفيما يتعلق بالشمال الشرقي، نشكر الأمين العام على تقريره عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)، الذي يسلط الضوء على عدم إحراز تقدم في إيصال المعونات الطبية عبر خطوط النزاع من دمشق. وندين عرقلة النظام السوري، الذي يجب عليه أن يترجم بياناته الأخيرة إلى عمل دائم وسنتوخى اليقظة: فنحن لا ننخدع باستراتيجيته المتمثلة في استخدام المعونات الإنسانية كأداة لتحقيق أهدافه.

وندين كذلك أن مجلس الأمن لم يمدد إذنه باستخدام معبر اليعربية. ومن الضروري التوصل فورا إلى حلول تسمح بالنقل المستدام للمعدات الطبية في الشمال الشرقي.

وتوصيات الأمين العام واضحة: من الضروري الجمع بين إيصال المعونات عبر الحدود وعبر خطوط النزاع. ولذلك، فإن من واجب مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته وأن يتصرف وفقا لذلك. ومن جانبنا، سنظل على درجة عالية من اليقظة فيما يتعلق بتقديم المعونات الإنسانية إلى الشمال الشرقي، حيث أن المخاطر هناك كبيرة. فنحن نتحدث عن أعمال الإغاثة في منطقة غذى فيها الفقر والإقصاء ظهور داعش.

إن المأساة التي تتكشف أمام أعيننا تجعل الحل السياسي ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يترك الهجوم على إدلب مجالا للشك بشأن نوايا النظام السوري، بمساعدة مؤيديه الخارجيين، وعلى رأسهم روسيا، ألا وهي، استعادة السيطرة على سورية بالقوة دون أي مفاوضات، والتظاهر فحسب بالسعي إلى حل سياسي في الوقت الذي يعمل فيه على تحقيق انتصار عسكري حاسم.

وثمة ضرورة ملحة الآن أكثر من أي وقت مضى لإعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح بغية تنفيذ جميع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ولا سيما من خلال تدابير بناء الثقة وإجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف الأمم المتحدة ويمكن لجميع السوريين المشاركة فيها. وعلاوة على ذلك، فإن الحل السياسي وحده هو الذي سيمكن ستة ملايين لاجئ سوري من العودة إلى بلدهم في ظروف آمنة وكريمة. ويؤسفنا أن هذه الظروف لم تتوفر بعد.

ختاما، فإن فرنسا، فضلا عن شركائها في الاتحاد الأوروبي، على استعداد لتمويل إعادة الإعمار ورفع الجزاءات بمجرد الشروع بقوة وبصورة لا رجعة فيها في إيجاد تسوية سياسية، ولكن ليس قبل ذلك. وبالتالي، فإن العامل الأساسي للتغلب على المأزق هو في أيدي النظام وحلفائه. وفي مواجهة المأساة التي تتكشف أمام أعيننا في إدلب، يجب علينا اليوم أن نوحد جهودنا لوقف هذه الكارثة الإنسانية والسياسية والأمنية.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب بنائب رئيس وزراء بلجيكا، السيد

ألكسندر دي كرو. وأود أيضا أن أرحب في المجلس مرة أخرى بالسيد هايكو ماس، وزير خارجية ألمانيا. وأود أيضا أن أشكر مساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما.

لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين يساورها قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية التي تؤثر على ملايين السوريين. وتثير التقارير الأخيرة عن الاعتداءات الجزع، ولا تزال تزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية بالفعل. ونناشد مرة أخرى جميع أطراف النزاع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجديد الالتزام بوقف إطلاق النار. ويجب علينا أيضا أن نشيد باستعداد أعضاء المجتمع الدولي للدخول في حوار بشأن الحالة المتصاعدة في الشمال الغربي.

وتتطلب حالة الطوارئ الإنسانية في سورية اتخاذ إجراءات فورية، على النحو الذي أكده تقرير الأمين العام نصف الشهري (S/2020/139). ولذلك، يجب على جميع الأطراف تيسير عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لكفالة وصول المساعدات الإنسانية بأمان وشكل مستمر ودون عوائق ودون تأخير إلى جميع المحتاجين، أينما كانوا.

وتؤكد هذه الأزمة الأهمية الحيوية للآلية العابرة للحدود في مواصلة الاستجابة الإنسانية. ونرحب بتقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139). ونحيط علما بأنه جرى تحديد معبر تل أبيض الحدودي، بعد دراسة متأنية، بوصفه البديل الأكثر جدوى. ويحدونا الأمل في أن يُستخدم هذا المعبر بالفعل وأن يتمكن من المساعدة بفعالية في معالجة أوجه القصور القائمة في مجال العمل الإنساني. ونكرر مرة أخرى تأييدنا للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) وسنواصل تأييد ترتيبات الوصول المثلى.

إننا ندرك أن هناك حاجة إلى تنفيذ عمليات لمكافحة الإرهاب لحماية شعب سورية وسيادتها. ولكن يجب علينا مرة أخرى أن نُذكر جميع الأطراف بأن هذه العمليات لا تعفيها من مسؤولياتها بموجب القانون الدولي. ويجب ألا تُقدم العمليات العسكرية أبدا على رفاه المواطنين. إن حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية مسألة ذات أولوية قصوى، ويجب أن تحترم جميع الأنشطة مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

وتشكل إعادة إعمار سورية، ولا سيما مرافقها الطبية والتعليمية، جزءا لا يتجزأ من تحسين الحالة الإنسانية. ولذلك، نشجع أعضاء المجتمع الدولي على المساهمة في إعادة بناء سورية. فمن دون هذه البنية التحتية الحيوية، يُضطر النازحون للبقاء في مخيمات مكتظة ومبان تعرضت للقصف ويظل الحصول على الضروريات الأساسية ترفا بعيد المنال. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الإعمار شرط ضروري للعودة الآمنة والكريمة والطوعية لملايين اللاجئين. كما نناشد البلدان التي فرضت جزاءات أحادية الجانب على سورية أن تدخل في حوار مع الحكومة السورية بشأن هذه المسألة لمساعدة البلد على تلبية احتياجاته الإنسانية الأكثر إلحاحا.

وستواصل الأزمة الإنسانية الراهنة تدهورها لا محالة في غياب حل سياسي للنزاع. والأمر يرجع إلى الشعب السوري كي يقرر مصيره، دون تدخل، من خلال عملية شاملة للجميع تلبي تطلعاته المشروعة.

إن الحالة الإنسانية في أسوأ حالاتها. فالكثيرون جدا يعيشون في حرمان مستمر من الخدمات اللازمة، ولا يزال الأطفال تُسلب منهم طفولتهم. ولم يتبق لهم شيء ليقوموا به وليس أمامهم مكان آخر ليذهبوا إليه. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز أمل الشعب السوري من خلال العمل بصورة إيجابية لإنهاء هذا النزاع وإعادة السلام والاستقرار إلى سورية.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أشكر السيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة هنرييتا فور، المديرة التنفيذية لليونيسف على إحاطتيهما. كما أحيي معالي السادة الوزراء الحاضرين بيننا.

تتابع تونس بانشغال التصعيد العسكري في شمال غرب سورية والاتصالات الجارية والنداءات المتكررة من العديد من الدول في المجلس ومن الأمين العام لوقف العمليات وعودة التهدئة. ويساورنا القلق إزاء المؤشرات الواردة بخصوص تفاقم الأوضاع الإنسانية في إدلب وما جاورها مع تواصل أعمال العنف والإرهاب وذلك في ظل تزايد أعداد الضحايا المدنيين بمن فيهم الأطفال؛ وتوالي موجات النزوح وقصور طاقات الإيواء والمساعدات لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة.

ونجدد التأكيد على أن الأولوية يجب أن تظل الوقف الفوري لإطلاق النار والتزام كافة الأطراف بضبط النفس. كما نجدد ادانتنا للهجمات التي تطال المدنيين والمنشآت المدنية، بما فيها تلك التي تشنها التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الامن، والتي نؤكد على أهمية محاربتها. كما ندعو جميع الأطراف إلى الإيفاء بالالتزامات المحمولة على عاتقها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي من أجل ضمان حماية المدنيين في كافة الأوقات وتأمين المساعدات الآمنة والمستدامة.

لقد تابعنا المساعي الأخيرة الرامية إلى وقف إطلاق النار شمال غربي سورية في إطار التفاهمات الثنائية والمتعددة الأطراف. وإذ ترحب تونس بكل الجهود الهادفة في هذا الإطار فإنها تقر بجدوى توفير مظلة أممية تساهم في دفع هذه الجهود والمبادرات وتعزيز فاعليتها وذلك وفقا للمرجعيات المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذه الجهود تكون أكثر فاعلية في إطار وحدة صف المجلس. ونذكر مجددا أن أية مبادرات هادفة إلى تفعيل وقف إطلاق النار في سورية تظل حلولا مؤقتة طالما لم تتطرق فعليا إلى حل عملي مشترك يكفل دحر التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن، على غرار تنظيم القاعدة وهيئة تحرير الشام وتنظيم داعش، ويُنهي وجودها في المنطقة.

لقد اطلعت تونس على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2020/139) من أجل ضمان إيصال المساعدة الإنسانية بما فيها الإمدادات الطبية إلى محتاجيها بشكل آمن وسريع، لا سيما من خلال اعتماد مقاربة مزدوجة لضمان وصول إمدادات الإغاثة شمال شرقي سورية، وذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. ونحن نعتقد أن إنهاء العمل بنظام المساعدات عبر الحدود يستدعي توخي مقاربة تدريجية وسلسة تراعي وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، وتكفل الوصول الآمن والمستدام وغير المُعرقَل للمساعدة الإنسانية، وذلك وفقا للقانون الدولي ومبادئ العمل الإنساني؛ وصولا إلى الملكية التامة لتنسيق جهود الإغاثة من قبل الحكومة السورية. ونؤكد أيضا أن تجاوز المسائل العالقة المرتبطة بتغطية احتياجات المناطق المشمولة بالتدخلات الإنسانية وآجال منح التراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية والعملية يستدعي تيسير مختلف الأطراف لعمل الأمم المتحدة وشركائها على الأرض.

كما يستدعي ذلك تعزيز الحوار والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السورية حتى يتسنى تأمين استجابة إنسانية فاعلة ومنسقة، وفي إبانها. ويرحب وفد بلادي في هذا الإطار باستعداد الحكومة السورية لدفع جهود الإغاثة بالتعاون مع الأمم المتحدة وفق ما ورد في رسالتها إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠. كما نتطلع إلى حل مسألة إمدادات اللوازم الطبية والجراحية إلى مناطق شمال شرقي سورية بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية؛ لا سيما من خلال مزيد من التباحث المشترك حول الطرق البديلة البرية والبحرية والجوية التي عرضتها الحكومة السورية.

ويؤكد وفد بلادي مجددا أن الحل الوحيد والمستدام للوضع في سورية، ولإعادة السلم والأمن يكمن في التسوية السياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من خلال استئناف العملية السياسية في جنيف بقيادة وملكية سورية وبرعاية الأمم المتحدة،

بما يمهد لصياغة دستور توافقي بين الأطراف السياسية والمدنية السورية، ولتهيئة الأرضية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وبما يحفظ وحدة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها؛ ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، نجدد تحيتنا لجهود الأمم المتحدة الإنسانية الدؤوبة في سورية رغم الصعوبات والتحديات على الأرض. ونعرب لها بهذه المناسبة عن دعم تونس لعملها النبيل من أجل حماية الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية في سورية وغيرها من مناطق النزاع.

السيدة سيدانو (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر السيدة فور والسيدة مولر على إحاطتيهما.

نتناول مرة أخرى الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية حيث يتعين علينا – بأسف شديد – أن نشهد صورة قاتمة لكثير من الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية. وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن ما وصفه ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم وفي الأيام السابقة لهذا الاجتماع هو مدعاة للقلق العميق، ليس فقط بسبب تدهور الحالة، وهو الأمر المؤسف، ولكن أيضا بسبب عجز المجتمع الدولي – عجزنا جميعا – عن وقف العنف والمعاناة في شمال غرب البلد. فلا تزال النساء والأطفال يدفعون أفدح ثمن في هذا الصراع تحت رحمة العنف الذي لا يتحملون مسؤوليته بل هم ضحاياه.

ونقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام والمبعوث الخاص إلى سورية لجعل الأطراف المعنية تلتزم مجددا باتفاقات وقف إطلاق النار وتنفذها بالكامل. ويجب أن تكون هذه هي الأولوية في المرحلة الراهنة. ونحن نؤيد هذه الجهود بحزم لأننا مقتنعون بأنه لا يوجد حل عسكري، بل حل مستمد من المفاوضات السياسية، بغية تحقيق مستقبل يقوم على السلام والمصالحة واحترام الحقوق الأساسية لجميع السوريين.

ومن هذا المنطلق، تود الجمهورية الدومينيكية أن تسلط الضوء على بضع نقاط في سياق المساعدة الإنسانية، التي هي موضوع اجتماع اليوم، وأن تحاول أن تكون بناءة قدر الإمكان. نكرر التأكيد على أن الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية مثل المستشفيات والمدارس ومخيمات المشردين تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. فتلك الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا.

ونقدر الجهود التي تبذلها المنظمات الإنسانية الدولية والسورية لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع. ونحن ندعو إلى التمويل الكامل لخطة الاستجابة الإنسانية لسورية، بما في ذلك الاعتمادات اللازمة لتغطية احتياجات مئات الآلاف من المشردين في الشمال الغربي، حيث يقيم العديد منهم في خيام مؤقتة في البرد والأمطار والثلوج. ولكن كل هذا يجب أن يصاحبه وصول آمن ودون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، بما في ذلك بالنسبة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نرحب بتقرير الأمين العام عن طرائق وبدائل معبر اليعربية في شمال شرق البلد (S/2020/139). وتدرك الجمهورية الدومينيكية التحديات الجسيمة على أرض الواقع من أجل الوصول إلى السكان المتضررين، ولذلك نعتقد أن هذا لا يزال الخيار الأفضل.

ومع ذلك، وفي ضوء الظروف القائمة، نفهم أن أي قرار يجب أن يستجيب فقط لمستوى الاحتياجات القائمة، بأكثر الطرق المباشرة الممكنة ووفقا للمبادئ الإنسانية. ويجب أن تسبق ضمانات تيسير الاستجابة الإنسانية أي قرار من جانب المجلس. وفي غياب هذه الضمانات، وبدون مساعدة مباشرة وموسعة من جانب الأمم المتحدة، نعتقد أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. ونرحب بالإذن الأخير بتسليم الإمدادات الطبية جوا وبرا إلى الشمال الشرقي – وبرا إلى كل سورية – كما أعلنت السيدة مولر.

وفي الختام، نكرر التأكيد على ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين والمعوقين، وتحقيق نتائج أفضل فيما يتعلق بهم، وتقديم معلومات موثوقة عن الأشخاص المفقودين إلى أسرهم. إن جمع شمل الأسر يصل إلى أعمق أنسجة أي مجتمع، وهو في صميم بناء الثقة والمصالحة. ولهذا السبب يدعو بلدي إلى إحراز مزيد من التقدم في ذلك المجال، بينما يدعو إلى الالتزام والإرادة السياسية اللازمين لدفع العملية السياسية – وهي الطريقة الوحيدة الموثوق بها لإحلال السلام في الجمهورية العربية السورية.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، في جلسة اليوم. كما أود أن أرحب بوزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا، السيد هايكو ماس في جلسة اليوم.

ونود أن نعرب عن شكرنا لمساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية لليونيسف فور على إحاطتيهما.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء ازدياد مستوى المعاناة الإنسانية في شمال غرب سورية منذ بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بسبب التوترات والأعمال العدائية، كما أبرز الأمين العام في تقريره (S/2020/141). إن تصاعد عدد المشردين – من ٣٠٠ ٠٠٠ إلى ٥٠٠ ٠٠٠ إلى ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، وما يقرب من مليون شخص حاليا، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال – لا يؤدي إلا إلى زيادة خطر وقوع المدنيين ضحايا للهجمات والبرد والجوع والمرض وما إلى ذلك. ونشعر بقلق بالغ إزاء عدد المدنيين الذين قتلوا بالأسلحة، منهم أكثر من ٣١ في المائة من الأطفال. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

ويساورنا القلق أيضا لأن الحالة الإنسانية لا تزال مزرية في أجزاء أخرى من البلد، ولا سيما في الجزء الشمال الشرقي. وقد تأثرت خدمات الرعاية الصحية والتعليم بشدة أو انهارت، مما ترك غالبية السكان السوريين في ظروف بالغة الصعوبة. ولذلك نحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان أن تمثل حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية أولوية قصوى.

وفي هذه المناسبة، نود أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بالعمل مع شركائها، لتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى الشعب السوري، وتزويدهم بالمأوى والغذاء والخدمات الطبية والصحية. وينبغي عدم تعطيل أعمالهم المهمة أو عرقلتها، بحيث يمكن احتواء الأزمة الإنسانية والتخفيف من حدتها.

ثانيا، نشكر الأمين العام على تقريره الصادر مؤخرا عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي. وسيكون أداة هامة لمجلس الأمن لتقييم الحالة والعمل على كفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى الوجهة الصحيحة في الوقت المناسب. ويساورنا القلق البالغ إزاء المعلومات التي تشير إلى حدوث اضطرابات شديدة في الإمدادات الطبية والغذائية إلى المدنيين في شمال شرقي سورية.

واستشرافا لآفاق المستقبل، نحث بقوة البلدان المعنية والأمم المتحدة على العمل معا بشكل وثيق لإيجاد أنجع السبل والوسائل لتقديم المساعدة إلى المحتاجين، عندما يكونون في أمس الحاجة إليها. وجميع الاقتراحات المتعلقة بالخيارات عبر الحدود وعبر خطوط التماس مطروحة على الطاولة. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية بسرعة أكبر.

إن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في سورية هو تحقيق سلام مستدام. ونشارك أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب مجددا عن دعمنا لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار، ونحث الأطراف على الدخول في حوار ومفاوضات بغية إيجاد حل دائم وفقا لمبادئ القانون

الدولي والقانون الدولي الإنساني، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الترحيب بكم، سيدي الرئيس، وبمعالي الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا في القاعة.

وأود أيضا أن أشكر مساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية فور على إحاطتيهما.

يرحب وفد بلدي بأحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) و ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) (S/2020/141)، وكذلك تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139).

ونشاطر الأمين العام دعوته إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في إدلب. وتود إندونيسيا أن تبرز، في هذا الصدد، الطلب الحالي من المجلس إلى الأمين العام، في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لقيادة الجهود المبذولة، من خلال مكتب مبعوثه الخاص وبالتشاور مع الأطراف المعنية، لتحديد طرائق ومتطلبات وقف إطلاق النار، فضلا عن مواصلة التخطيط لدعم تنفيذ وقف إطلاق النار. ولئن كانت إندونيسيا تعترف بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وبدء عملية سياسية موازية، تود أن تؤكد من جديد دعمها القوي للعمل الجاري الذي يقوم به المبعوث الخاص. أود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، تحث إندونيسيا جميع أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية فورا. وتبعث الحالة الإنسانية في الجزء الشمال الغربي على القلق البالغ، حيث شُرد نحو ٩٥٠ ٠٠٠ شخص منذ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقد زاد هذا العدد زيادة كبيرة في فترة قصيرة من الزمن. كما أن عدد المدنيين الذين قتلوا نتيجة للأعمال العدائية آخذ في الازدياد. وندين أي هجمات موجهة ضد الهياكل الأساسية المدنية ومخيمات المشردين داخليا. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدآ التمييز والتناسب. ومرة أخرى، تناشد إندونيسيا جميع الأطراف المعنية في النزاع وقف العنف، ولا سيما عملياتها العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان.

ثانيا، يلاحظ وفد بلدي أن العمليات العابرة للحدود لا تزال تشكل الآلية الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى الأشخاص المحتاجين. وتنبغي معالجة الطلبات المتزايدة في الجزء الشمال الغربي على الفور. وعندما تتحمل الاستجابات الإنسانية عبئا يفوق طاقتها، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لدعم العمليات الإنسانية في شمال غرب سورية.

ثالثا، نحيط علما بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي. ومن الضروري بالفعل الجمع بين زيادة إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس للحفاظ على مستويات المساعدة الإنسانية في شمال شرق سورية. ونرى أيضا أنه من الأهمية بمكان أن تيسر الحكومة السورية زيادة إمكانية الوصول عبر خطوط التماس إلى شمال شرقي سورية، ولا سيما السماح بتوزيع الخدمات الطبية على جميع المدنيين المحتاجين في الوقت المناسب.

ولذلك فإننا نقدر تعاون الحكومة السورية في قرارها بالإذن بتوصيل المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس ونقل المساعدات الطبية عبر الطرق البرية، كما هو مبين في الرسالة التي وردت من الممثل الدائم لسورية. وتأمل إندونيسيا بإخلاص أن يتسنى تعزيز العمليات الإنسانية في المناطق المستهدفة وإدامتها نتيجة لذلك. ويكرر وفد بلدي تأكيد أهمية أن تتيح جميع

الأطراف إمكانية وصول استجابة الأمم المتحدة الإنسانية إلى جميع المناطق المطلوبة بشكل آمن ومستمر وبدون عوائق، استنادا إلى تقييم الأمم المتحدة للاحتياجات في جميع أنحاء سورية.

واسمحوا لي أن أشدد على نقطة أخيرة مهمة. لا ينبغي لأحد أن يسيس مسألة المساعدة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أن نكون، نحن أعضاء مجلس الأمن، مثالا يحتذى.

وفي الختام، يثني وفد بلدي على الجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان، على الرغم من الحالة الأمنية، في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة في الجزء الشمال الغربي من البلد. إنهم أبطالنا الحقيقيون.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر نائب رئيس وزراء بلجيكا على ترؤسه مناقشة اليوم. كما أشكر الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا على حضوره معنا اليوم.

وأود أن أشكر مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمديرة التنفيذية لليونيسف على إحاطتيهما. والمعلومات التي قدمتاها لنا ترسم صورة مثيرة للجزع للحالة الإنسانية التي تودي بحياة النساء والأطفال. ولم يعد من الممكن التغاضي عن ذلك. ويجب أن نستجيب للنداء المؤثر الذي وجهته المديرة التنفيذية لليونيسف إلى المجلس.

وتدين النيجر الهجمات الأخيرة على المدارس والمستشفيات، والتي أسفرت عن وفاة عدة مدنيين، بمن فيهم طلاب ومعلمون وأطباء. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2020/139) وبتحليله للحالة المتصلة بالمعابر، مما سيساعد المجلس على تقييم أهميتها على نحو أفضل.

يؤكد تقرير الأمين العام ما نعلمه بالفعل عن الحالة الإنسانية في سورية: للأسف، إن الحالة تتدهور باستمرار، بدلا من أن تتحسن، كما كنا نأمل بشدة. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قُتل أكثر من ١٠٠ مدني خلال الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٢٠ شباط/فبراير.

ومنذ آخر مشاورات أجريناها حول الوضع الإنساني في سورية، سجلت قوات النظام السوري مكاسب في حربها ضد الإرهاب. ولا يزال ثمن تلك المواجهة يدفعه المدنيون، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال، الذين يتعرضون لمختلف المخاطر خلال فترة البرد الشديد هذه. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أن مكافحة الإرهاب، حتى وإن كانت مشروعة، يجب أن تُشن في إطار احترام حقوق الإنسان.

وفي سياق هذا النزاع المسلح، يتعرض إيصال المعونة الإنسانية لخطر شديد. ونشيد بقرار السلطات السورية الإذن لبعض الوكالات بتقديم المعونة الإنسانية. ويجب أن تستمر هذه العملية، لا سيما عندما تنطوي على إيصال منتجات ومعدات طبية.

لقد كان القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، الذي سمح باستمرار استخدام الممرات الإنسانية، مفيدا. غير أن التنسيق بين العاملين في مجال المعونة والحكومة السورية بحاجة إلى تحسين كبير.

وتتطلب الحالة في إدلب اهتمامنا اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تدفعنا للإعراب بقوة عن التضامن وللتعهد ببذل كل ما في وسعنا لوقف التصعيد العسكري المستمر، الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية أصلا. وأثني على الأمين العام لما يبذله من جهود للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن بين أطراف النزاع المفتوح في إدلب. وإذا لم تتوقف الأعمال العدائية، فإن المكاسب الضئيلة التي تحققت بشق الأنفس ستتبدد.

في الختام، وبينما نأخذ الكلمة في هذه القاعة، تحدثت ثلاث نساء حديثا قلبيا عن معاناة الفئة الأضعف: أطفال

إدلب. فلنقف إلى جانبهم. ولنعمل على وضع حد للمأساة في سورية، التي استمرت لفترة طويلة جدا.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيدة أورسولا مولر والسيدة هنرييتا فور على إحاطتيهما بشأن الحالة الإنسانية في سورية. وأود أيضا أن أرحب بنائب رئيس الوزراء دي كرو وبالوزير ماس في المجلس.

كما سمعنا اليوم، فإن الحالة الإنسانية في شمال شرق سورية آخذة في التدهور وأن النساء والأطفال هم الأكثر تضررا من هذه الأزمة. وتسبب تصاعد العنف في المنطقة في نزوح مئات الآلاف من المدنيين.

وتؤكد جنوب أفريقيا بوجه خاص قلقها البالغ إزاء الهجمات على الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية والتعليمية. وسيكون للعنف المستمر آثار طويلة الأجل على الشعب السوري، ولا سيما الأطفال.

وتعيد جنوب أفريقيا التأكيد على أنه يجب على جميع أطراف النزاع أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

وتحث جنوب أفريقيا مرة أخرى جميع الأطراف على البحث عن حل غير عسكري للنزاع. وسيتطلب ذلك وقف الأعمال العدائية والتوصل إلى حل يدعم سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أن الدعم الخارجي للجماعات المسلحة والجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها إرهابية يجب أن يتوقف فورا. ولا ينبغي السماح للجهات الفاعلة الخارجية باستخدام النزاع في سورية كوسيلة بديلة لتحقيق مصالحها الخاصة.

وبالنظر إلى التوترات المتزايدة وإمكانية اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين سورية وتركيا، فإننا نتطلع إلى أن تسهم مختلف المحافل، بما في ذلك عملية أستانا والاتفاقات الثنائية بين أصحاب المصلحة، في خفض حدة هذه التوترات.

ومع تفاقم الأزمة الإنسانية، تعين على أولئك الذين يقدمون المساعدة الأساسية أن يعملوا بجد أكبر لتلبية احتياجات أولئك الذين يحتاجون إلى المعونة. ونقدر بشدة التزامهم في هذه الظروف المتغيرة والصعبة.

أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن الطرائق البديلة لمعبر اليعربية، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) (S/2020/139). ونحيط علما بملاحظات الأمين العام ونؤيد رأيه بأنه يجب على جميع أطراف النزاع ومجلس الأمن نفسه أن يرقوا إلى مستوى مسؤولياتهم لضمان حصول سكان شمال شرق سورية على المساعدة التي تمس حاجتهم إليها. ومن المهم بشكل حيوي إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ومحايدة ودون عراقيل إلى جميع من يحتاجون إليها.

كما نحيط علما برسالة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية بشأن الإذن بقافلة تابعة لمنظمة الصحة العالمية وبنقل المعونة الطبية عبر الطرق البرية. وهذه خطوة إيجابية في معالجة الحالة الإنسانية. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن العمليات عبر خطوط النزاع قد تحسنت منذ أن وافقت الحكومة السورية على إيصال المساعدات برا. ومع استمرار التحديات التي تواجه إيصال المعونة عبر خطوط النزاع، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الطبية، نشجع حكومة سورية على الموافقة على توصيات الأمين العام لتيسير عملية موافقة مبسطة وسريعة وموثوقة للتمكين من إيصال المساعدات بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ به من دمشق إلى الشمال الشرقي عن طريق البر.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الحل المستدام الوحيد للنزاع في سورية لا يزال هو الحوار الشامل للجميع الذي يقوده السوريون

ويملكون زمامه بهدف التوصل إلى حل سياسي يجسد إرادة الشعب السوري. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا وتقدر تماما الجهد الشاق الذي يبذله المبعوث الخاص غير بيدرسن في العمل من أجل تحقيق ذلك الهدف.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): احتفل الإستونيون في جميع أنحاء العالم في وقت سابق من هذا الأسبوع بعيد استقلالهم الثاني بعد المئة. ومع ذلك، وفي ضوء ما سمعناه للتو في الإحاطتين اللتين قدمتهما مساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية، من الصعب أن نظل سعداء اليوم.

إننا نشهد جميعا مأساة تتابع فصولها في سورية. فقد نزح أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص خلال الشهور الثلاثة الماضية ولقى ما لا يقل عن ٣٠٠ آخرين مصرعهم. ويقول لنا زملاؤنا السوريون إنها معركة ضد الإرهاب، لكنهم في الواقع يحولون مهد الحضارة إلى مقبرة. وحتى الآن، فإن الناس العاديين في الغالب هم الذين ما زالوا يعانون.

وقبل يومين فقط، استهدف الجيش السوري، بمساعدة القوات المسلحة الروسية، ١٠ مدارس في محافظة إدلب. ووفقا لشهود عيان، قُتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وجُرح ١٥ آخرون في واحدة من تلك الهجمات لأن مبنى المدرسة كان مستخدما كملجأ مؤقت للهاربين.

وبالإضافة إلى المعاناة الإنسانية، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد النزاع العسكري بين القوات التركية والسورية والروسية العاملة في المنطقة. وتوفر تركيا المأوى لأكثر من ثلاثة ملايين لاجئ سوري، وهي مصممة على تهدئة الوضع في إدلب. وتهدد الهجمات التي يشنها الجيش السوري جهود تركيا على هذين الصعيدين الهامين.

وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية في إدلب، أبرز ١٤ من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أمس قلقهم الشديد إزاء الوضع. ونكرر هنا دعوتهم للنظام السوري وحلفائه إلى إنهاء هذا الهجوم واستئناف وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في عام ٢٠١٨.

لقد فشل مسار أستانا. وربما يكون قد نجح كعلاج قصير الأجل بالنسبة للبعض، ولكن الأمر المؤكد الآن أنه قاصر عن حماية ومساعدة المدنيين في سورية. يعني ذلك أنه يجب علينا مرة أخرى النظر في دور أقوى لمجلس الأمن فيما يخص سورية.

وفيما يتعلق بالحالة في شمال شرق البلد، يشير تقرير الأمين العام عن استعراض الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139) إلى أن المنطقة ستواجه نقصًا خطيراً في الإمدادات الطبية خلال الأشهر المقبلة. ومع ذلك، هناك بدائل لتحل محل إغلاق معبر اليعربية العامل ضمن آلية المساعدات عبر الحدود، بما في ذلك تل أبيض في تركيا، أو حتى دمشق نفسها.

لكي يسد النظام السوري الفجوة، سيتعين على سورية تخفيف القيود البيروقراطية المفروضة على منظمات الإغاثة الإنسانية، وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق في كل مكان إلى المحتاجين. ولسوء الحظ، كما أفادت الأمم المتحدة، قرر النظام السوري حتى الآن إلى حد كبير تجاهل تلك المتطلبات، ولم يتح الوصول إلا بطريقة متقطعة. لن يقوم المجتمع الدولي بتطبيع علاقته مع النظام السوري، ما لم تقرر دمشق الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وهذا هو موقف كل من إستونيا، وعلى نطاق أوسع الاتحاد الأوروبي. وباختصار، يجب أن يجري تحقيق قبل إعادة التأهيل، وتحديد المسؤوليات قبل توفير الأموال، وتحقيق العدالة قبل أي نوع من الاعتراف.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بزيارة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والتعاون الإنمائي في بلجيكا

لرئاسة جلسة اليوم في نيويورك. ونشكر مساعدة الأمين العام مولر والمديرة التنفيذية لليونيسف فور على إحاطتيهما.

تدعم الصين الأمم المتحدة في مواصلة تقديم المساعدات بشكل فعال للمدنيين السوريين. إن الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في سورية معقدة ولا تزال حالتها الإنسانية صعبة.

ويجب على المجتمع الدولي زيادة مساعداته الإنسانية التي يقدمها لسورية. ويجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، تطبيق تدابير متكاملة للتعامل مع الأزمة الإنسانية السورية، بطريقة شاملة ومحايدة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولاً، يجب على المجتمع الدولي تزويد الأمم المتحدة بالتمويل والإمدادات الكافية ومواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للمدنيين في جميع أنحاء سورية. لقد أدت سنوات الحرب إلى ظروف معيشية قاسية للشعب السوري، الذي لا يملك السبل لشراء الوقود والغذاء والدواء. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الضرورية لسورية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب بذل الجهود لتحقيق الاستقرار في اقتصاد البلد من أجل تأمين سبل العيش الأساسية للشعب السوري. وفي المناطق التي تتمتع بأمن مستقر نسبياً، تقوم الحكومة السورية بإعادة بناء المنازل والمرافق الطبية والتعليمية وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب. وتفضي هذه الجهود إلى معالجة الحالة الإنسانية في سورية.

ثانياً، يجب القضاء على القوى الإرهابية، إذا أردنا إنهاء النزاع السوري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعاون تعاوناً كاملاً في جهد مشترك لتقديم الإرهابيين إلى العدالة. إن احتلال القوات الإرهابية لإدلب، وهجماتها المنهجية على المدنيين والصحفيين والعاملين في المجال الطبي، فضلاً عن المشكلة الحادة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، تشكل عقبات رئيسية أمام استعادة السلام والاستقرار في سورية. ويجب أن نعمل على القضاء على الملاذات الآمنة التي يتحصن فيها الإرهابيون في سورية، وفقاً لقرارات المجلس وأحكام القانون الدولي ذات الصلة. وتدعم الصين جميع الأطراف في جهودها المستمرة للبحث عن حل شامل وطويل الأجل لمشكلة إدلب من خلال الحوار والتفاوض.

ثالثًا، تتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية. ويجب على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات الإنسانية الأخرى تعزيز التنسيق والتعاون مع الحكومة السورية؛ والالتزام بميثاق الأمم المتحدة؛ ومراعاة المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال؛ والاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. إن آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هي إحدى الطرائق الخاصة لتقديم الإغاثة في بعض الحالات، ويجب تعديلها حسب التطورات الميدانية.

وقد أعرب الممثل الدائم لسورية، في رسالة وجهها إلى رئيس المجلس والأمين العام، عن استعداده لقبول إيصال المساعدات الإنسانية. ووافقت الحكومة السورية على استخدام منظمة الصحة العالمية للمعابر الحدودية والمطارات المتعددة الخاضعة لسيطرة الحكومة لشحن الإمدادات. كما أذنت باستخدام الصليب الأحمر السوري، وغيره من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، للطرق لنقل الإمدادات الطبية عبر الأراضي السورية بغرض إيصال المساعدات. ويجب أن يقبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الاقتراح السوري.

وتراقب الصين عن كثب الحالة الإنسانية في سورية. ومنذ بداية الأزمة السورية، قدمت الصين دفعات متعددة من المساعدات الغذائية الطارئة إلى سورية، وقدمت خدمات طبية، ومعدات الطاقة، ومرافق مكتبية، ووسائل النقل العام وتدريب الموظفين في مختلف المجالات المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية. وتعاونت الصين أيضًا لتحقيق هذا الهدف مع ٨ من وكالات الإغاثة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبذلت قصارى جهودها لمساعدة جيران سورية على إدارة شؤون

اللاجئين. وتعتزم الصين مواصلة مساعدة الشعب السوري، بمن في ذلك اللاجئين السوريين خارج سورية.

وترفض الصين بشكل قاطع الاتهام الذي وجهته الولايات المتحدة. منذ بداية الأزمة السورية، تلتزم الصين بالجهود الدبلوماسية للدفع باتجاه الإنهاء المبكر للنزاع، والحل السياسي للقضية السورية. وليس لدى الصين دوافع خفية فيما يتعلق بالقضية السورية. ونحن نسترشد بالمصالح الفضلى للشعب السوري. وأصدرنا أحكامًا واتخذنا مواقف بناءً على حيثيات القضية فحسب. وتدعم الصين بحزم جهود الحكومة السورية الشرعية، للحفاظ على سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ويتيح ذلك أيضًا تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وأيدت الصين باستمرار الإدارة الشاملة والمحايدة للمشكلة الإنسانية السورية. ودأبت على الدعوة إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال وعدم التدخل فيما يتعلق بتوصيل المساعدات الإنسانية إلى سورية. وهذه المبادئ مقبولة على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي ولا جدال فيها. وقد اضطلعت الصين باستمرار بدور بناء في مناقشات المجلس للمسألة الإنسانية السورية.

ويحق لجميع البلدان التعبير عن آرائها، وتقديم توصيات بشأن القضايا، وتحديد مواقف تصويتها بشكل مستقل، وفقًا لمواقفها القائمة على المبادئ. وترفض الصين توجيه اتهامات واهية للدول الأخرى، مما يشكل إساءة استخدام لمنبر مجلس الأمن.

والحل السياسي ضروري لتحسين الحالة الإنسانية في سورية، ويجب أن يستند إلى حماية سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وتؤيد الصين جهود المبعوث الخاص بيدرسن للتوصل إلى حل بقيادة وملكية سوريتين، واستخدام منبر اللجنة الدستورية في البحث عن حل سياسي يعالج شواغل جميع الأطراف وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسعدنا أن نراكم تترأسون مجلس الأمن سيدي الرئيس، ونحن ممتنون للسيدة فور، المديرة التنفيذية لليونيسيف، والسيدة مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما. لقد قامت السيدة مولر بالكثير في منصبها، خاصة فيما يتعلق بإدارة ما يسمى بالأزمات المنسية. وبشكل عام، أبدت موهبة ونهجا قائما على المبادئ، في عملها الإنساني وأشكرها على عملها.

بما أن جلسات المجلس تعقد بانتظام، وربما بانتظام مفرط، أتصور أن العديد من أعضاء المجلس يمكنهم كتابة بيانات بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، كنا نعرف مسبقا ما سيقوله زملاؤنا من المجموعة الثلاثية، القائمين على صياغة القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني. وقد سمعنا تلك الأفكار أكثر من مرة. وربما كان بوسع زملائنا كذلك أن يتصوروا ملاحظاتنا ولكنهم يفضلون تجاهلها. فذلك أريح لهم.

ولكنني أقترح أن نفعل اليوم شيئا مختلفا بعض الشيء وأن نركز على التقريرين الصادرين مؤخرا عن الأمين العام – عن الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي (S/2020/139)، الذي أغلق في وقت سابق بقرار من مجلس الأمن، وعن الحالة الإنسانية في سورية (S/2020/141). وهما يتضمنان الكثير من النقاط المثيرة للقلق التي نعرب، مع زملائنا في الأمم المتحدة، عن القلق بشأنها.

ومن بين هذه المسائل الحالة الإنسانية في إدلب. فنحن مقتنعون بأنه ليس وضعا عاديا أن يُضطر الناس لقضاء الليل في العراء لعدة أيام أو حتى أسابيع في منطقة عمليات إنسانية واسعة النطاق بميزانية تبلغ مئات الملايين من الدولارات. ونعتقد أنه كان من الممكن التنبؤ بهذه الحالة والإعداد لها مسبقا، لا سيما بالنظر إلى المخاطر المرتبطة بفترة الشتاء. فالجانب التركي لا يعيق

إيصال المساعدات الإنسانية إلى إدلب ولدى العاملين في المجال الإنساني الكثير من الموارد، فلماذا لم تُحل هذه المشكلة بعد؟

وعلاوة على ذلك، فإننا نعلم من تقارير المنظمات الإنسانية غير الحكومية أن هناك أناسا من بين النازحين لقوا حتفهم نتيجة لحرائق اشتعلت في الخيام بسبب السخانات. وترجع غالبية الوفيات إلى هذه الأسباب وليس إلى البرد، كما يحاول العديد من الزملاء تصويره. ونعتقد أنه يجب على العاملين في المجال الإنساني ووكالات الإغاثة التدخل بخصوص هذه الحوادث ومنع تكرارها.

ولنعد الآن إلى تقريري الأمين العام. فخلال الجلسات السابقة، انتقدنا زملاء من الوفود الأخرى مرارا لأن الموقف الروسي، كما قالوا، لا تؤيده الحقائق على الإطلاق وأننا نقف وحدنا في المجلس. ويشكل اليوم فرصة لتقديم بعض الحقائق.

أولا، كما لاحظنا، يكمن الحل الطويل الأجل الوحيد لمسألة إدلب، وبصراحة لقضية سورية ككل، في الطرد النهائي الذي لا رجعة فيه للإرهابيين من البلد. ونحث الأعضاء على ألا يقولوا أننا نبالغ في تصوير المشكلة وألا يحاولوا تبرئة ”هيئة تحرير الشام“.

فتقرير الأمين العام (S/2020/141) يصف بوضوح أولئك الذين يحاول بعض أعضاء المجلس مغازلتهم، إنهم مذنبون بارتكاب أعمال قتل واختطاف واحتجاز تعسفي وتعذيب وبالإعدام العلني للمدنيين والصحفيين والشخصيات العامة ومقدمي الخدمات الصحية، فضلا عن حظر التجمع السلمي ومنع المدنيين من دخول المناطق الآمنة. ويرد ذلك في الفقرة ١٥. أما فيما يتعلق بمسألة نسبة المدنيين إلى المقاتلين، حتى وإن لم يكن هناك عدد كبير من المقاتلين، كما يدعي الأعضاء، فإنهم مع ذلك قادرون على ارتكاب فظائعهم في جميع أنحاء المحافظة. وبالتالي، فإن عددهم حقيقة لا يهم، ولذلك فإننا لا نقبل تلك الحجة.

ثانيا، يقال لنا في كل جلسة إن دمشق لا تتعاون. والغرض واضح – وهو خلق وهم بأنه ليس هناك تقدم بشأن مسألة إيصال المساعدات الإنسانية بهدف الوصول إلى استنتاج مستهلك مفاده أنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق مع الحكومة السورية. وحتى اليوم، استمعنا إلى بيانات مماثلة.

وفي غضون ذلك، زادت الحكومة السورية عدد الموافقات على العمليات الإنسانية إلى ٦٠٠ موافقة في الشهر. وجميع وكالات الأمم المتحدة و ٢٨ منظمة غير حكومية دولية مسجلة وتعمل في البلد. وذلك في الفقرة ٣٨ من التقرير.

وعلاوة على ذلك، فإن غالبية الموافقات المذكورة أعلاه – ٩٥ في المائة، على وجه الدقة – هي ما يسمى بالموافقات ”الشاملة“، الأمر الذي يعطي الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مرونة مقارنة بالأنواع الأخرى من الموافقات. وهي، من حيث المبدأ، لا تحد من عدد العمليات الإنسانية في المناطق المأذون بها، وبالتالي فهي تحظى بتقدير خاص من جانب دوائر العمل الإنساني. وأكرر أن الجانب السوري أصدر في الشهرين الماضيين ١ ١٩٣ موافقة من هذا القبيل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٢. وبلغ عدد الأشخاص الذين تلقوا هذه المساعدة ٤,٤ ملايين شخص في شهرين فقط.

وأود أيضا أن أذكر بأنه، وفقا للفقرة ٣١ من التقرير، يوجد ١ ٧٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة في البلد، وهؤلاء هم موظفو الأمم المتحدة فقط، ولا يشمل العدد الموظفين المحليين وموظفي الشركاء في المجال الإنساني، الذين تفوق أعدادهم ذلك بكثير. وجميعهم موجودون في سورية وهو ما يعني أنهم قد مُنحوا تأشيرات دخول. وتم تجاهل ذلك اليوم. ولدينا انطباع بأن بعض زملائنا لا يقرأون تقارير الأمين العام، ببساطة.

ونحن لا نحاول أن نقول إنه لا توجد مشاكل. فهناك مشاكل، والتقرير يلقي الضوء على ذلك. إننا ببساطة نطلب من الأعضاء ألا يصفوا العالم بالأبيض والأسود وألا يتجاهلوا

الجانب الآخر من المسألة وألا يمارسوا الضغط السياسي وألا يتسرعوا في دفن صيغة أستانا.

إننا، شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، نعمل مع الجانب السوري لحل الصعوبات القائمة. فالبلد في حالة حرب مع الإرهابيين. وقد حُرم من عدد من الموارد الطبيعية. وعُرقلت سلاسل الإنتاج وتستهدف الجزاءات الانفرادية غير القانونية تحديدا تقويض فعالية إدارة الدولة. وهناك خلايا إرهابية نشطة في البلد لا تتردد في استخدام العنصر الإنساني في وسائط إعلامها التي ترسم صورة قاتمة وفي كفاحها المسلح القذر. وينطبق ذلك على التقارير التي تفيد بوقوع تفجيرات في المدارس والمستشفيات. وليس هناك وجود للأمم المتحدة في إدلب. وللتأكد من هذا القصف، يكفي إجراء مكالمة هاتفية أو اثنتين. وتمكنا في كثير من الأحيان من تحديد هذه التقارير المزيفة التي تستند إلى معلومات يُفترض أنها موثوقة.

واليوم، تحدث زملاؤنا الأمريكيون عن قصف مخيمات النازحين. وكما قالت السيدة مولر في إحاطتها، لم يكن هناك خلال هذه الفترة سوى مثال واحد على قصف مخيم للنازحين، هو مخيم الدانا. ولم يكن قصفا جويا بل قصفا مدفعيا. وأطلب منها أن تكون دقيقة عند الحديث عن هذه المسائل.

ثالثا، بما أن تقرير الأمين العام عن الطرائق البديلة لمعبر اليعربية الحدودي قد صدر، لنكن واضحين هنا ونقدم وجهة نظر بديلة مع الإشارة، بطبيعة الحال، إلى النص. وأود أن أُذكر بأن الحملة الإعلامية برمتها دعما لهذا المعبر الحدودي تخدم غرضا واحدا – هو منع إدخال أي تغييرات على الآلية العابرة للحدود. وإذ أنه يجري دائما تصوير هذا المعبر على أنه يشكل سابقة قانونية في سياق القانون الدولي الإنساني، فقد أصر الزملاء عاما بعد عام على أن يظل دون تغيير. ونحن نفهم هذه الاعتبارات ولكننا لا نتشاطرها. وأود أن أذكر بأن الحجج المتعلقة باليعربية استندت إلى نقطتين: لا توجد بدائل لليعربية والطريقة الوحيدة للوصول إلى شمال شرق سورية من دمشق هي عبر العراق. وكل وجهات النظر الأخرى اعتُبرت هراء، بما في ذلك الاقتراحات الروسية والسورية.

ولننتقل الآن إلى التقرير الوارد في الوثيقة S/2020/139. وتتمثل الحقيقة الأولى في أنه، باستثناء بعض الإمدادات الطبية، تم تسليم جميع الشحنات – وأكرر كل شيء، أي الأغذية والمعدات واللوازم الصحية – إلى منطقة وادي الفرات من داخل سورية، وليس من العراق، على النحو المبين في الفقرات ١٢ و ١٣ و ٤١ من التقرير. ولا يزال يجري إيصالها. وفي ١٨ شباط/فبراير، سافرت قافلة تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان من دمشق إلى القامشلي. ويرد ذلك في الفقرة ٤٠. وفي وقت سابق، مرت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي عبر نفس الطريق.

أما بخصوص عدم وجود طرائق بديلة لمعبر اليعربية، فإن الجزء الأخير من التقرير بكامله يحدد تلك البدائل ذاتها، وأهمها وأكثرها جدوى هو الحصول على موافقة من دمشق على النوع الوحيد من المساعدات الإنسانية الذي لا تشمله الإمدادات المنتظمة من داخل سورية، ألا وهو، الإمدادات الطبية.

وأشرت في الجلسة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8727) إلى مذكرة سورية موجهة إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة، وافقت فيها على تسليم شحنة تأخرت في العراق. وأصدرت دمشق تلك الموافقة في يوم واحد، على الرغم من أنه ثبت استحالة استلامها لأسباب أمنية، وهو أمر نفهمه. ووافقت الحكومة أمس على إيصال الإمدادات الطبية من المستودعات في دمشق إلى الشمال الشرقي من البلد. وغطت قافلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير، التي ذكرتها من قبل، ذلك الطريق في أربعة أيام ونصف. وعليه، فإن ذلك مقبول من وجهة نظر أمنية طالما وافقت عليه إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن. وتواصل القوات السورية تطهير الطريق الرئيسي بين

دمشق وحلب لكي يكون ذلك ممكناً. وأعتقد أنه إذا سمح زملائي للممثل الدائم السوري بشار الجعفري بالتكلم دون التقيد بمدة زمنية وعدم تجاهل كلماته، فسوف يوضح بالتفصيل الجهود الإنسانية التي تبذلها الحكومة السورية الشرعية في وقت تواصل فيه الدول الغربية خنق بلده بالجزاءات.

ويدحض التقرير أيضا شكاوى بعض أعضاء مجلس الأمن من النقص الحاد في اللوازم الطبية في محافظات شمال شرق سورية. وتشير الفقرة ٥ من التقرير إلى عكس ذلك – وهو أن لدى المستشفيات مخزونات تكفي حتى أيار/مايو. والمجال الوحيد الذي ربما يكون فيه نقص واضح هو الصحة الإنجابية، ولكن حتى هنا لا يزال أمامنا شهر كما ورد في التقرير. وأشير إلى أن الجانب السوري قد وافق بالفعل على إيصال إمدادات جوية لمرة واحدة من أربيل في العراق. وترد هذه الموافقة أيضا في المذكرة المشار إليها أعلاه.

ومهما سعى بعض أعضاء مجلس الأمن إلى المبالغة في تصوير الوضع، فقد أحرز تقدم كبير على النحو الذي سلّم به الأمين العام. ودعا أيضا الجانبين إلى تقديم الدعم كي يتسنى إيصال جميع اللوازم الطبية إلى المستشفيات بصورة ناجحة. ومن جانبنا، فنحن على استعداد لمواصلة مساعدة هذه العملية وندعو الجميع إلى أن يحذو حذونا. ونكرر التشديد على أنه كلما تناولنا هذه المسألة بهدوء وطريقة مهنية كلما توفرت فرص أفضل لحلها بنجاح.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرحب بكم سيدي، وبوزير خارجية ألمانيا في المجلس اليوم. وقد رأيت أنه محق تماما عندما قال: إن من الصعب جدا أن يجد المرء الكلمات التي يصف بها المعاناة الإنسانية في إدلب. وهذا صحيح تماما حين نرى العواقب الإنسانية المروعة للعنف المتصاعد الذي يرتكبه النظام السوري وروسيا في محافظة إدلب.

وتساءل ممثل روسيا عن السبب وراء الصعوبة البالغة التي تواجهها الوكالات الإنسانية في حماية الأشخاص الذين تشتد حاجتهم إليها ممن لا يزالون في العراء حاليا. والإجابة هي أنهم يتعرضون للهجمات والقصف برا وجوا. ومن الصعب جدا تقديم المساعدة إلى من هم في مثل هذه الظروف. وتعني كثافة ووتيرة الحملة السورية والروسية أن المدنيين القادرين على الفرار في الوقت المناسب لا يجدون مكانا يذهبون إليه. فهم بلا مأوى ويضطرون إلى النوم في العراء. ويتجمد الأطفال حرفيا حتى الموت.

وقلنا في الدورة الإنسانية الأخيرة إن أكثر من ٣٥٨ ٠٠٠ شخص قد شردوا منذ الأول من كانون الأول/ديسمبر. ويزيد هذا العدد الآن على ٩٤٨ ٠٠٠ شخص، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. وأقول لزملائي أعضاء المجلس إنه ينبغي ألا نشك مطلقا في أن هذه أسوأ حالة إنسانية حتى الآن في مسار هذا النزاع المروع. وتسبب هذه الهجمات المستمرة المعاناة للمدنيين بشكل مباشر، وتعوق أيضا جهود المعونة، ما يزيد من حجم هذه الكارثة.

وتحدث ممثل روسيا أيضا عن الإرهاب، وحثنا في سياق مختلف على عدم المبالغة في حجم المشاكل. وأود أن أشير إلى أن السفير الروسي في لندن ذكر بالأمس خلال مقابلة صحفية أن الإرهابيين يشكلون نسبة ١ في المائة من سكان إدلب. وحتى لو كان الأمر كذلك، أود القول أن القانون الدولي لا يسمح لأحد بمهاجمة ٩٩ في المائة من السكان لكي يتصدى لنسبة ١ في المائة منهم.

وما زلنا نأسف لاستمرار الهجمات على البنى التحتية المدنية. وفي يوم الأحد، أبلغ ذوو الخوذ البيض عن قصف طائرات حربية روسية مستشفى للأطفال والنساء في بليون في محافظة إدلب. وكما قال وزير شؤون الشرق الأوسط في المملكة المتحدة يوم الإثنين

”وقد أدانت المملكة المتحدة ولا تزال تدين هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وأبسط أسس اللياقة الإنسانية“.

وأود أن أذكِّر جميع القوات العسكرية في الميدان، وخاصة قادتها، بأن اتباع الأوامر السياسية لا يعني دفاعا عن جرائم الحرب. وأن المساءلة آتية وإن طال الزمن. وأود القول أيضا أننا نتطلع إلى تقرير مجلس التحقيق التابع للأمين العام، ونحث الأمين العام على نشر تلك النتائج.

ويتعين علينا الوقف الفوري للأعمال العدائية. ونؤيد بقوة الجهود التي تبذلها الحكومة التركية لاستئناف وقف إطلاق النار المتفق عليه في عام ٢٠١٨. ونؤيد الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى سورية في جهودهما الرامية إلى وقف العنف وإنقاذ أرواح الكثيرين الذين هم في خطر الآن.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن الشمال الشرقي، أشكر الأمين العام على تقريره (S/2020/139) عن تنفيذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) وعن البدائل لمعبر اليعقوبية على النحو المطلوب في ذلك القرار. ويوضح التقرير أنه لا بديل لذلك المعبر. فمنذ فقدان معبر اليعقوبية الوارد في الولاية العابرة للحدود، حُرم أولئك الذين يعيشون في المناطق الواقعة في شمال شرق سورية وغير الخاضعة لسيطرة السلطات السورية، من الأدوية والمواد الطبية التي يحتاجون إليها بشدة. وبدون الوصول عبر اليعقوبية أو توفير بديل آخر مؤكد، سنشهد نقصا في مخزونات المرافق الطبية من الأدوية الحيوية مما يعرض استمرار تشغيلها وكذلك المرضى السوريين الذين يعتمدون عليها للخطر. وكما قال الكثيرون، فإن مخزونات الصحة الإنجابية هي أحد الأمور التي تثير القلق على وجه الخصوص. ونشير مع الشعور ببالغ القلق إلى التوقعات باحتمال نفاد المخزونات في الشمال الشرقي بحلول نهاية آذار/مارس، مما يحول دون بعض الإجراء الحيوية مثل العمليات القيصرية – وهي مأساة للمرأة السورية يمكن تجنبها – وستنفد الإمدادات بشكل عام بحلول أيار/مايو.

وقال الاتحاد الروسي أن بإمكاننا أن نثق في السلطات في دمشق لإيصال المساعدات في جميع أنحاء سورية. حسنا، دعنا نتحقق من صحة ذلك الادعاء نرحب بطبيعة الحال بأن السلطات السورية قد أذنت في الساعات والأيام الأخيرة بإيصال المساعدات الإنسانية. ولكننا سمعنا وعودا كهذه من قبل. وما يهم هو ما يحدث في الميدان. وفي ذلك الصدد فنحن بحاجة إلى أن يقدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بيانات منتظمة وتفصيلية عن أداء النظام السوري إلى مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود وفي داخل المناطق التي تسيطر عليها السلطات.

ويوضح تقرير الأمين العام أن الاستجابة للطلبات ما زالت تتأخر لعدة أشهر، وأنه حتى عندما تتم الموافقة عليها لا يسمح إلا بتنفيذ أقل من نصفها. وتُزال الإمدادات الطبية الرئيسية بصورة روتينية من القوافل. وفي عام ٢٠١٩ لم تُسيّر ولا قافلة واحدة من دمشق إلى الشمال الشرقي من سورية. ونرى في المناطق التي يسيطر عليها الأسد، منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدن والمجتمعات المحلية المشكوك في ولائها للنظام. وبالتالي، فنحن لا نثق كثيرا في وعود السلطات السورية، ولكننا ندعوها مرة أخرى إلى الوفاء بالتزاماتها الإنسانية، وندعو حماتها الروس إلى أن يفعلوا ذلك أيضا. ولمصلحة الأشخاص الأبرياء في سورية، فلا بديل للوصول عبر الحدود.

ولا تزال المملكة المتحدة ثالث أكبر مانح للاستجابة الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في جميع أنحاء سورية. وخصصنا مبلغ ١٥٢ مليون دولار هذا العام المالي للمشاريع التي تنفذها المنظمات التي تقدم المعونة عبر الحدود، وخاصة في شمال غرب سورية. ومنذ اندلاع النزاع، التزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من ٤ بلايين دولار من التمويل الإنساني استجابة للنزاع.

وما زلنا ملتزمين بتقديم المساعدة إلى المحتاجين. ونعتزم مواصلة تقديم هذه المساعدة التي تمس الحاجة إليها. ويجب علينا التأكد من وصول المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها أينما كانوا على أساس مبدئي. عليه، وريثما يتضح مستقبل العمليات عبر الحدود بعد تموز/يوليه، ونظرا للتدخل الواضح في مسألة المعونة وعرقلة إيصالها من جانب السلطات في دمشق، فإننا سننظر بمزيد من الجدية في هذه المسألة.

وكما عُرض في هذه القاعة من قبل وكما قال آخرون اليوم، فإننا لن ننظر في تقديم أي مساعدة لإعادة الإعمار إلى أن تجري بقوة عملية سياسية حقيقية ذات مصداقية وموضوعية. لقد كانت مساهمة روسيا في سورية بالمعدات العسكرية وبالقنابل التي ألقيت على شعبها، وليس بالمساعدات الإنمائية، وهذا يجب أن يتغير.

إننا نواجه أسوأ أزمة إنسانية في أسوأ نزاع في العالم. إن الرجال والنساء والأطفال الأبرياء يموتون وسيموتون ما لم يتم القيام بأي شيء. إن بمقدور سورية وروسيا أن توديا بحياة الناس أو أن تنقذاها. ذلك خيارهما. والعمل الخير والإنساني الذي ينبغي القيام به هو وقف القتال والسماح لعمال الإغاثة والطبابة بأداء مهامهم. وذلك في مقدورهما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): دعوني أبدأ بياني بالمعلومة التالية التي أفترض أنها يجب أن تحظى باهتمامكم جميعا، لا سيما السيدة مولر والسيدة فور.

أول أمس، قامت سلطات الاحتلال التركي بقطع مياه الشرب عن مدينة الحسكة والقرى التابعة لها، مياه الشرب التي تأتي من محطة اسمها علوك، علما أن هذه المحطة هي المصدر الوحيد لتأمين مياه الشرب لمدينة الحسكة التي تقع في الشمال الشرقي وليس في الشمال الغربي. مدينة الحسكة ومحيطها يقطنها ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة، طبعا كلهم مدنيون ومعظمهم أطفال ونساء. هذه الجريمة تماثل تماما ما كانت قد أقدمت عليه عصابات الإرهاب في ضواحي دمشق في العام ٢٠١٢ وهي عصابات مدعومة تركيا وقطريا، لكن تم القضاء عليها آنذاك من قبل الجيش العربي السوري. إذا، هذه الجريمة التركية الأخيرة تماثل ما قامت به عصابات مسلحة إرهابية في دمشق عام ٢٠١٢ عندما ألقت ببراميل المازوت في مياه نبع الفيجة الذي يغذي مدينة دمشق بمياه الشرب، دمشق التي يقطنها ٨ ملايين نسمة. نترك هذا الأمر في رعايتكم.

استوقفتنا أربعة مواقف في ظل الرئاسة البلجيكية لمجلس الأمن للشهر الجاري، تمثّل أولها في سعي بعض الدول الأعضاء لتحويل هذا المجلس إلى منصة لحلف الناتو لدعم العدوان التركي وتوجيه تهديدات لبلادي تنتهك أحكام الميثاق وتقوض دور مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. هذا الأمر حدث علانية في الجلسة التي حدثت في السادس من شباط/فبراير الجاري (انظر S/PV.8715).

وتمثل ثانيها في حديث مندوب سلطات الاحتلال الإسرائيلية الدائم عن ضرورة التخلص من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، التخلص منه جسديا، كشرط لتحقيق ما أسماه بالسلام. وهو تهديد سافر بتصفية رئيس دولة فلسطين تحت قبة هذا المجلس.

وتمثل الموقف الثالث في إجابة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على سؤال حول الاعتداءات التي شنتها قواته الجوية على بلادي سورية بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠ قائلا – وهذا يهمك سيدي الرئيس ويهم بلادك – بأن هذه العمليات التي شنتها الطائرات الإسرائيلية قد تكون من أفعال سلاح الجو البلجيكي!

وأما الموقف الرابع فقد تمثل في تنصيب وكيل الأمين العام لوكوك من نفسه مروجا لأفلام تضليلية تهدف للإساءة لحكومة بلادي، وتنتهك متطلبات ولايته، مستغلا في ذلك العزلة التي فرضها البعض على نفسه بإغلاق سفاراته في دمشق، والبعد الجغرافي للبعض الآخر عن منطقتنا وعدم معرفته الكافية – في بعض الأحيان – بالأدوار التدخلية الخارجية التي تلقي بآثارها الكارثية على منطقتنا منذ عقود.

لقد أصابت الزميلة ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين في تحليلها السياسي على الرغم من بعد بلادها الجغرافي عن بلادي، وعدم وجود سفارة لبلادها في دمشق، وأنا أدعو إلى الاقتداء بقراءتها الموضوعية وتحليلها المنطقي.

نحن هذا لا نتجنى على السيد لوكوك، ودعوني أذكر لكم مثالا واحدا على النهج التضليلي الذي غرق فيه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ألا وهو تجاهل وكيل الأمين العام خلال إحاطته لمجلس الأمن، كما تجاهلت اليوم السيدة مولر، بتاريخ ١٩ شباط/فبراير الجاري (انظر S/PV.8727) أن العاملين الإنسانيين في منظمة أوكسفام الإنسانية البريطانية، وهما وسام هزيم وعادل الحلبي، اللذين استشهدا قبل أيام خلال قيامهما بعملهما الإنساني في محافظة درعا، واللذين نتقدم مجددا بأحر التعازي لعائلتيهما وزملائهما، هما مواطنان سوريتان قتلا بدم بارد من قبل مجموعات إرهابية مسلحة تعيق بشكل مستمر العمل الإنساني وجهود الحكومة السورية وشركائها لإيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها. هذه المجموعات هي تنظيمات إرهابية لا يزال السيد لوكوك يصر على وصفها بأنها ”معارضة مسلحة من غير الدول“، بينما يروج لها آخرون بأنها تنظيمات جهادية.

لقد سمح قيام الجيش العربي السوري وحلفائه، بكسر شوكة التنظيمات الإرهابية المتواجدة في إدلب ورعاتهم، لملايين السوريين في حلب باستعادة الشعور بالأمان والفرح لخروج مدينتهم من مدى قذائف الحقد والإرهاب، كما سمح بإعادة تشغيل مطار حلب الدولي وتسيير أول رحلة جوية إليه منذ ثماني سنوات. ومما لا شك فيه أن ما قامت به الحكومة السورية وحلفاؤها لمكافحة الإرهاب في إدلب هو واجب وطني دستوري وتطبيق حرفي لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وحرصا منها على أمن وسلامة مواطنيها، وبعد اتخاذها لجملة المبادرات، ومنها فتح عدد من المعابر الإنسانية، فقد وجهت الحكومة السورية دعوة لأبنائها ممن غادروا مناطقهم ومنازلهم مؤخرا في المناطق التي تم تحريرها من الإرهاب في شمال غربي سورية للعودة إلى أماكن سكناهم، وأكدت الحكومة السورية التزامها بضمان أمنهم وحمايتهم وتوفير كل مستلزمات الحياة المطلوبة لهم.

ويطالب وفد بلادي الدول ذات النفوذ على النظام التركي والتنظيمات الإرهابية الموالية له بإلزامهم بالسماح لمواطنينا بالعودة إلى منازلهم، وكذلك بإعادة مليون سوري آخر كانت أعمال العدوان التركية قد هجّرتهم من مدن منبج وعفرين وتل رفعت وجرابلس وعين العرب وغيرها. كما تكرر بلادي مطالبتها منظمات الأمم المتحدة بتوفير المساعدات الإنسانية بشكل فوري لهؤلاء المواطنين بدلا من الاكتفاء بإصدار البيانات وتقديم الإحاطات التي لا تعكس حقيقة الواقع والتي لم تساهم إلا في التغطية على ممارسات التنظيمات الإرهابية وحكومات الدول الراعية لها.

كنا قد نقلنا إليكم ما نشعر به من خيبة أمل لتباطؤ منظمة الصحة العالمية في إدخال شحنة الأدوية العالقة في العراق، وذلك على الرغم من تلقي منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، أي قبل أكثر من شهر، موافقة الحكومة السورية على إدخالها عبر معبر البوكمال. وقد وجهت حكومة بلادي بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير الجاري رسالة رسمية إلى المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية أعلمته فيها بأنها مستعدة للتعاون مع السلطات العراقية لنقل هذه المساعدات إلى سورية

عبر معبر البوكمال أو أي معبر رسمي شرعي بما في ذلك المطارات وميناءي طرطوس واللاذقية. وبتاريخ ٢٥ الجاري، أبلغت حكومة بلدي المنظمة بموافقتها على نقل تلك المساعدات ولمرة واحدة عن طريق مطار إربيل في العراق إلى مطار القامشلي في شمال شرق سورية، على أن يتم توزيعها بإشراف الهلال الأحمر السوري والجهات الحكومية السورية ومشاركة الأمم المتحدة. وقد قمنا يوم أمس بإعلام كل من الأمين العام ورئيس مجلس الأمن والدول الأعضاء في المجلس بكل هذه المعلومات. وللأسف، أو على الرغم من كل ذلك، لم تسمع السيدة مولر ولا السيدة فور بكل هذه المعلومات ولم تنقلا إلى عنايتكم بعضا منها في إحاطتيهما اللتين أدليتا بهما اليوم أمامكم.

السيدة مولر ذكرت ممر اليعربية ١١ مرة في بيانها على الرغم من أن قراركم قد أغلق هذا الممر. قرار مجلس الأمن أغلق هذا المعبر لكنها ذكرته ١١ مرة، ثم قالت إن معبر تل أبيض هو الخيار الأكثر منطقية ونسبت هذا الكلام إلى تقرير الأمين العام (S/2020/139)، لكن هذا الكلام غير صحيح. تقرير الأمين العام لم يقل إن معبر تل أبيض هو الخيار الأكثر منطقية. تقرير الأمين العام قال كما قال زميلي سفير الاتحاد الروسي بأن تقرير الأمين العام يوفر بدائل تقوم على التنسيق مع الحكومة السورية لإرسال مساعدات انطلاقا من دمشق، وإلى أي مكان في البلد. هذا ما ورد في تقرير الأمين العام، وليس كما ذكرت السيدة مولر.

يذكر وفد بلدي بأن التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة ووكالاتها وشركائنا من المنظمات الأجنبية غير الحكومية وعددها ٣٨ والجمعيات الأهلية الوطنية وعددها ١ ٤٠٠ قد مكننا على مدى سنوات، ما يسمى بالأزمة، من مواصلة توفير المساعدات الإنسانية والدعم الاجتماعي والرعاية الصحية والخدمات الأساسية لملايين السوريين، بمن فيهم أولئك الذين يقطنون أماكن تصنفها الأمم المتحدة على أنها تقع خارج سيطرة الحكومة السورية، وهو الأمر الذي تؤكد عليه الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام الخامس والستين حول تنفيذ القرارات المتعلقة بالشأن الإنساني والتي تشير إلى إيصال الحكومة السورية والأمم المتحدة معا المساعدات الغذائية لأكثر من ٣,٥ مليون شخص شهريا في المناطق المسماة بأماكن سيطرة الحكومة وإلى شمال شرق سورية.

ماذا يعني هذا الكلام؟ هذا الكلام يعني أنه من الممكن تغطية الوصول إلى مناطق شمال شرق البلد من داخل الحدود وبالتعاون والتنسيق التامين مع الحكومة السورية، بعيدا عن محاولات الاستعداء وتسييس العمل الإنساني ومن دون الحاجة للمعابر التي أشار إليها القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) والتي حولها نظام أردوغان إلى معابر لآلياته العسكرية وقواته المعتدية والداعمة للإرهاب في ظل صمت مطبق من مجلس الأمن.

وأود أن أنقل إليكم الآن موافقة حكومة بلدي على نقل المساعدات عبر خطوط التماس إلى مناطق الاحتياجات داخل سورية شريطة وصولها إلى المدنيين السوريين المستحقين لها حصرا وضمان عدم وصولها إلى أي مجموعات إرهابية مسلحة أو تنظيمات سياسية غير شرعية أو ميليشيات عميلة للخارج، وبحيث يتم توزيعها بإشراف الدولة السورية والهلال الأحمر السوري والشركاء من منظمات الأمم المتحدة المعنية. وقد وجهت حكومة بلدي يوم أمس رسالة إلى السيد عمران رضا، المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة في سورية أبلغته فيها بموافقتها على نقل المساعدات الطبية عبر الطرقات البرية في كافة أنحاء البلد، ولا سيما في ضوء تحرير الطريق الدولي دمشق – حلب وطرق دولية أخرى من المجموعات الإرهابية المسلحة التي يدعمها نظام أردوغان. إن تحرير هذه الطرق هو إنجاز كبير يخدم العمل الإنساني وإيصال المساعدات للمدنيين المحتاجين في بلدي. وكل من يقدم صورة أو تفسيرا مغايرا لهذا الواقع، من حيث الدعوة إلى وقف إطلاق النار والتفاوض مع داعش وجبهة

النصرة في إدلب، هو إما جاهل بما يجري في سورية أو داعم مباشر للإرهاب ومسؤول عن سفك دماء السوريين.

لماذا لم تتفاوض الدول الغربية، بدءا بالولايات المتحدة الأمريكية ووصولا إلى غيرها، مع بن لادن والزرقاوي والبغدادي والجولاني لوقف إطلاق النار مع كياناتهم الإرهابية، طالما أن القصة هي وقف إطلاق النار فقط مع الكيانات الإرهابية فلماذا لم تتفاوض الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مع بن لادن والبغدادي والزرقاوي والجولاني وغيرهم؟

يؤكد بلدي مجددا رفضه القاطع لأي تواجد تركي أو أي تواجد أجنبي أمريكي، بريطاني، فرنسي غير مشروع على الأراضي السورية. وتطالب سورية بلجم السلوك العدواني للنظام التركي ودعمه اللامحدود للإرهاب في سورية وليبيا والقرن الأفريقي وغيرها، وكذلك وقف أعمال العدوان الإسرائيلية التي تتم دائما لتخفيف الضغط عن المجموعات الإرهابية ولنصرة أعمال العدوان التركية، بما يكشف التناغم والتحالف العدواني بين النظام التركي والاحتلال الإسرائيلي على بلدي.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة فور ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطتيهما القيمتين.

كما أود أن أتقدم ببالغ الاحترام إلى جميع العاملين في المجال الإنساني الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم لمساعدة الشعب السوري رغم كل الصعاب. نشهد كل يوم مرحلة جديدة مأساوية أخرى من الكارثة الإنسانية التي تتكشف في سورية. وتروي تقارير وكالات الأمم المتحدة قصة همجية القرن الحادي والعشرين. وهذه الوحشية وتجاهل الحياة البشرية أمر يتجاوز حدود الفهم.

إن نظام الأسد ومؤيديه لديهم استراتيجية لا تترك للمدنيين سوى خيارين. يمكنهم البقاء في منطقة إدلب ويأملون بشدة في أن يتمكنوا من النجاة من الهجمات العشوائية التي يشنها النظام ومؤيدوه. أو يمكنهم مغادرة ديارهم فرارا للنجاة بحياتهم في ظل ظروف الشتاء القاسية للغاية. والاستراتيجية ليست جديدة. لقد كانت طريقة عمل النظام منذ البداية. فهكذا قتل الأبرياء من أجل الاحتفاظ بالسلطة. ولذلك فإننا على دراية بخطة العمل تلك.

والآن، السؤال هو، ما هي استراتيجيتنا؟ هل سيقف المجتمع الدولي دون أن يحرك ساكنا في ظل تشريد الملايين واستمرار تجمد الأطفال حتى الموت؟ هل سنواصل مشاهدة قصف المدارس والمستشفيات؟ إن الوضع في إدلب ليس مجرد مأساة إنسانية. إننا نواجه جرائم خطيرة ضد الإنسانية. ونتحمل مسؤولية جماعية عن وقف المذبحة.

لقد أوضحنا بالفعل أن تركيا لن تقف مكتوفة الأيدي. إننا لن نكتفي بمجرد المراقبة فحسب؛ إننا نستضيف بالفعل ٤ ملايين لاجئ سوري في بلدنا ونقدم الرعاية والحماية لـ ٥ ملايين شخص داخل سورية. إن حوالي ١,٧ مليون سوري في تركيا هم من الأطفال. وقد وُلد أكثر من نصف مليون طفل سوري في تركيا في السنوات التسع الماضية. وإجمالاً، هناك ٩ ملايين سوري تحت حماية تركيا. إن وجودنا على الأرض يمنح الأمل للملايين. وسنواصل مساعدة أخواتنا وإخواننا السوريين؛ إننا لن نخذلهم.

أما فيما يتعلق بالأزمة الآخذة في التطور، فإن خريطة الطريق واضحة، وأود أن أكررها مرة أخرى. أولا؛ نحن بحاجة إلى وقف فوري للأعمال العدائية. ثانيا؛ نحن بحاجة إلى التنفيذ الكامل لمذكرة سوتشي. وثالثا؛ نحن بحاجة إلى العودة إلى الوضع السابق. هذه هي الرسائل الرئيسية التي لم نبرح ننقلها على جميع المستويات، إلى روسيا الضامنة للنظام. إن محادثاتنا مستمرة مع

روسيا لضمان تصرُّف النظام وفقاً للأطر القائمة بشأن إدلب. لقد كانت الهجمات المتعمدة التي شنها النظام على قواتنا نقطة تحول. ونحن الآن أكثر تصميما من أي وقت مضى على الحفاظ على حالة الحد من التصعيد في إدلب.

وكما قال الرئيس إردوغان بوضوح شديد مرة أخرى اليوم، فإننا لن نسحب قواتنا، ولن نتخلى عن مراكز المراقبة التابعة لنا. ولن نسمح للنظام بأن يتصرف بطريقة تتعارض مع الاتفاقات المتعلقة بإدلب. وقد عززنا بالفعل قواتنا على الأرض للدفاع عن النفس. وسنواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة دون تردد.

وتكفل تركيا المرور الآمن لقوافل شريان الحياة إلى ملايين السوريين من خلال آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود. وفي الوقت الراهن، يعتمد السكان في الشمال الغربي اعتمادا كاملا على المعونة عبر الحدود. ونحن نعمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لزيادة قدرة نقطتي العبور القائمتين.

ولا يزال المأوى اليوم أشد الاحتياجات إلحاحا على أرض الواقع. ونحن بحاجة ماسة إلى مساكن ومدارس مؤقتة ومستشفيات لأكثر من مليون شخص اقتلعوا من ديارهم حديثا، ونصفهم من الأطفال. وينبغي لنا أيضا أن نلبي على الفور احتياجاتهم من الغذاء والدواء.

ونرحب بالنداء الذي وجهه الأمين العام إلى المانحين للحصول على مبلغ إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار لتلبية احتياجات المشردين حديثا على مدى الأشهر الستة المقبلة. ولكن التمويل لا يزال قاصرا. ونحث المجتمع الدولي على زيادة مساهماته.

لقد أوصى الأمين العام، في تقريره الأخير (S/2020/139)، بأن يكون معبر تل أبيض الحدودي أجدى بديل للعمليات عبر الحدود في الشمال الشرقي. وسنتخذ جميع التدابير اللازمة لتفعيل ذلك البديل، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. نحن نرحب بذلك، وسنكون على استعداد للعمل مع أعضاء مجلس الأمن بشأن مشروع القرار المقبل المتعلق بمعبر الحدود. إن قطع المعونة عبر الحدود بعدم تجديد تلك الآلية لا يمكن أن يكون خيارا. وينبغي ألا تكون المساعدة الإنسانية موضوع مفاوضات تافهة. ومن مسؤوليتنا المشتركة تقديم المساعدة إلى الملايين من السكان المحتاجين في سورية. وإذا فشلنا، فلن يغفر التاريخ لنا.

وهنا أيضا أدين ممثل النظام لمحاولته تخويف مسؤولي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة.

فقبل تسع سنوات تكلم الشعب السوري جهارا من أجل الديمقراطية ومستقبل أفضل. ولكن مطالبه المشروعة قوبلت بالقوة، وواجه الدمار والتعذيب. إن آمال الشعب السوري لا تزال مشروعة. ولا يزال النظام ومؤيدوه يسعون إلى إيجاد حل عسكري. وما نفهمه من أعمالهم هو أنهم يريدون تدمير العملية السياسية بقتل كل عضو من أعضاء المعارضة.

ويُدرك المجلس أكثر من نظام الأسد القاتل أنه لا بديل عن حل سياسي في سورية. ولا يزال الحل السياسي الذي تقوده سورية والمملوك لسورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) هو الخيار الوحيد. ولا يزال بإمكان سورية أن تغدو بلدا ديمقراطيا وعلمانيا ومستقرا ذا حدود آمنة واقتصاد قوي. إن الشعب السوري لا يستحق أقل من ذلك. بيد أنه بحاجة إلى مساعدتنا. إنه بحاجة إلى أن يضطلع المجلس بدوره لإحلال السلام والأمن في سورية.

أما فيما يتعلق بالبيان الوهمي الذي أدلى به المتكلم السابق، فإنني لن أشرفه به بالرد عليه، لأنني، وأكرر القول، لا أعتبره ممثلا شرعيا للشعب السوري.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): بدأت الدولة العثمانية كما تعرفون بغزو سورية في العام ١٥١٦. لكن السوريين المعروفين بصبرهم الطويل أسقطوا الدولة العثمانية في سورية في العام ١٩١٦. أي بعد أربعمائة سنة سوداء من الاحتلال العثماني.

اليوم، أمامكم جميعا، الممثل التركي هددنا مرة أخرى بكل غطرسة ووقاحة، معتبرا نفسه أنه فوق القانون.

نحن خلافنا ليس مع الشعب التركي. خلافنا مع الحزب الإردوغاني الذي يرعى الإرهاب في بلادي. خلافنا مع عرابي الإرهاب في تركيا، لأن هذا الإرهاب قد دمر البنى التحتية في بلادي وسفك دماء مئات ألوف المدنيين. وذكرنا لكم آخر مثل على إجرام النظام التركي لقطع المياه عن مدينة الحسكة التي يقطنها ستمائة ألف مدني.

ممثل النظام التركي لا حق له بالحديث باسم الشعب السوري؛ الحكومة السورية هي التي تتحدث باسم شعبها. لا هو ولا زعيمه ولا رئيسه لهم صلاحية التحدث والتكلم باسم الشعب السوري. نحن الذين نتحدث باسم الشعب السوري. نحن ممثلو الشعب السوري في هذه المنظمة الدولية.

الحكومة السورية ليست في حرب ضد شعبها. الحكومة السورية هي في حرب مشروعة ضد الإرهاب ورعاة الإرهاب الأتراك والقطريين والسعوديين. هم الوكلاء، لكن الأصلاء هم الأخطر. إن سادة هؤلاء الذين ذكرتهم في الغرب هم الأخطر، هم الأصلاء، هم رعاة الإرهاب الأصلاء.

إن حكومة بلادي ضحية إرهاب؛ مشروع إرهابي غير مسبوق، يستهدف حكومة شرعية من خلال الاستثمار في الإرهاب. وقد اطلع الجميع على ما حدث في العراق من استخدام للإرهاب؛ وما حدث في ليبيا من استثمار في الإرهاب؛ وما حدث في أفريقيا من استثمار في الإرهاب، وخاصة القرن الأفريقي، الذي يرعى الإرهاب فيه النظام الإردوغاني. وأينما وضعتم إصبعكم تجدون هناك بصمات للنظام التركي في رعاية الإرهاب في هذه المناطق. على كل حال، الحديث يطول ولا أريد أن آخذ من وقتكم طويلا.

لكن كان من الواضح اليوم أن البعض يتجاهل أهمية مسار آستانة ولذلك استهدفه بالقول بأن مسار آستانة لم تعد له صلة بالواقع. هذا الكلام غير صحيح. مسار آستانة يُلزم النظام التركي بمحاربة الإرهاب. ولذلك هو لا يريد لمسار آستانة أن يستمر وينجح؛ لأن مسار آستانة يلزمه بمحاربة الإرهاب في إدلب، وبفصل الإرهاب عما يسمى بالمعارضة المعتدلة.

إن الحكومة السورية لا مشكلة لديها مع معارضة مدنية لأننا نتعامل مع هذه المعارضة المدنية في جنيف. وهناك مبعوث أممي اسمه غير بيدرسون، وقبله كان دي مستورا، وقبله كان الأخضر الإبراهيمي. والحكومة السورية منخرطة مع المعارضة المدنية غير المسلحة، غير الإرهابية. ولا يجب الخلط بينهما. فالحكومة السورية لها الحق في محاربة الإرهاب الذي ترعاه تركيا وقطر والسعودية، كما قلت، وغيرها.

مسار آستانه هو الذي أوصل الأمور إلى ما هي عليه اليوم في سورية من سلام وأمان في معظم الأراضي السورية، ولذلك يريدون التملص منه، لأن مشروعهم إرهابي؛ هو استمرار الإرهاب للضغط السياسي على الحكومة السورية. إن هذا هو مشروعهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.